الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économiques

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة المالية

- حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطـــالب:
عوف عبد الرحمان

إشراف الاستاذ:
د. معزوز مختار

لجنة المناقشة

د/ إلياس بن عبد الرحمان.....	رئيسا
د/ معزوز مختار.....	مشرفا ومقررا
د/ كزار رمضان.....	مناقشا

السنة الجامعية
2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي لا يستفتح بأفضل من إسمه كلام، و لا يستنجح بأفضل من صنعه مرام، اللهم لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضى، و لك الحمد على كل حال.

بمنتهى الامتنان و العرفان بالجميل، و من أبسط الواجبات علي أن أتقدم بشكري و تقديري الكبير إلى أستاذي الكريم " د.معزوز مختار" الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة، و الذي لمست عنده كل العناية و الاهتمام، إذ لم يبخل عني طيلة المدة بنصائحه القيمة و توجيهاته النيرة، جزاه الله خير الجزاء.

شكري الجزيل أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم و تقويم هذا العمل.

عرفاني الأكيد إلى كل زملائي و إلى كل أساتذتي و إلى كل من أمدني بالمساعدة لإنجاز هذا العمل.

و أتوجه بشكري الخالص إلى الأستاذ الفاضل الذي رسم لي خط النجاح بنصائحه المبكرة "الدكتور بوجليدة حسان".

و أخيرا نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم و مقبولا عنده و أن يدخره لنا في صحائف أعمالنا فهو نعم المولى و نعم النصير.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا إلى سماء المجد و المعرفة وألهمنا بهذا الجهد المتواضع

و أخرجنا للوجود.

أهدي ثمرة عملي هدا إلى:

من ضحت بكل غال لأجلي ، وأعز ما أملك في الوجود , ينبوع الحنان " أمي" حفظها الله و رعاها،و إلى الذي جعل من مسيرة حياته قدوة لطريقي, إلى الذي علمني أن أمشي إلى العلى بصبر و شجاعة إلى أبي الغالي حفظه الله.

إليكم يا من شاركتموني أحلامي و آلامي أخي العزيز و أخواتي العزيزات على قلبي.

إلى أعمامي و عماتي , أخوالي و خالاتي .

إلى جميع الأصدقاء الدين جمعتني بهم الأقدار فأحببتهم و أحبوني .

إلى جميع الأصدقاء الدين صادفتهم في مشواري الدراسي و رفقاء دربي.

اللهم إدا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا أخذت تواضعنا

فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا .

الفهرس

الفهـرس

كلمة شكـر
إهداء
قائمة الجداول
مقدمة.....أ
الفصل الأول: العولمة المالية. 01
المبحث الأول: ماهية العولمة المالية. 02
المطلب الأول: تعاريف العولمة المالية. 02
المطلب الثاني: مؤشرات تنامي العولمة المالية.....06
المطلب الثالث: أسس العولمة المالية.....12
المبحث الثاني: مظاهر و خصائص العولمة المالية وأسبابها 14
المطلب الأول: مظاهر العولمة المالية.....14
المطلب الثاني: خصائص العولمة المالية.....17
المطلب الثالث: أسباب العولمة المالية.....20
المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها العولمة المالية. 28
المطلب الأول: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر. 28
المطلب الثاني: مرحلة التحرير المالي. 29
المطلب الثالث: مرحلة تعميم المراجحة و ضم الأسواق المالية الناشئة. 30
خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة المالية في الجزائر 34
المبحث الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.....36
المطلب الأول:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية. 36
المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق..... 38
المطلب الثالث:ظهور البنوك الالكترونية.....40

المطلب الرابع:تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك. 44
المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني. 49
المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي. 49
المطلب الثاني:إنعكاسات الأزمة على برامج التنمية. 51
المطلب الثالث:الآثار الجانبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني. ..52
المبحث الثالث: تأثير العولمة على السياسة السعرية. 57
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري الراهن. 57
المطلب الثاني: تأثير العولمة على أسعار السلع الاستهلاكية.....63
المطلب الثالث:تأثير العولمة على أسعار السلع الاستثمارية. 68
المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للعولمة المالية.....72
المطلب الأول:تدهور الطبقة الاجتماعية في الجزائر بفعل آليات السوق.....72
المطلب الثاني: تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر.....80
المطلب الثالث: آثار اجتماعية أخرى للعولمة المالية. 83
خلاصة الفصل 88
خاتمة.....89
قائمة المراجع

قائمة الجداول.

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	يوضح بنية و حجم الموجودات المالية ترليون دولار	7
02	يوضح صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة	9
03	يوضح الأعوام التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و النامية عمليات التحرير المالي	26
04	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر داخل و خارج قطاع المحروقات.	50
05	يوضح تطور رصيد الحساب الجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.	55
06	يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.	56
07	يوضح المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية.	60
08	يوضح الوجبة الغذائية المعدلة حسب أوتري الوحدة: كلغ/الفرد/سنويا	64
09	يوضح تطور الاستهلاك العام.	65
10	يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991/1999) الوحدة بالمائة	80
11	يوضح تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994/1997).	81
12	يوضح مناصب العمل المفقودة حسسب المؤسسات النشاط الاقتصادي، الوحدة (%).	81

مقدمة

مقدمة.

يشير البعض من الباحثين، إلى أن عولمة الاقتصاد تشير إلى اندماج العالم في مجالات انتقال السلع و الخدمات و الرأسمال و القوه العاملة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، و الانتقال من الجانب الإداري إلى جانب السوق وان المصلحة و الغاية الرئيسية من وراء العولمة للاقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وفي حقل انتقال الرأسمال، و فتح أسواق البلدان النامية و توفير بنية تحتية للاستثمارات الخارجية و ربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمي، و منطق هذا التوجه، أما على مستوى الدول المتقدمة فلقد حدث تغير في ميزان القوى، ساهمت في إحداثه السياسات الحكومية في الخصخصة و تحرير التجارة و رفع القيود و التطور في تقنيات الاتصالات خلال العشرين سنة الماضية.

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي، و ترتبط العولمة أيضا بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. و قد اتخذت العولمة المالية أبعادا و مضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة، و أدت إلى انتقالها من مواقف و تصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة و تصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص و زيادة المكاسب المحققة، و التطلع إلى المستقبل.

و لما كانت البنوك و المصارف تصنع هويتها و شخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها و منذ إنشائها، فإن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.

في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك و بخاصة البنوك التجارية، إلى التحول نحو البنوك الشاملة و هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما إلى تنويع مصادر التمويل و التوظيف، و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات, و توظيف مواردها في أكثر من نشاط و فى عدة مجالات متنوعة. و تفتح و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . و كذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي. و في ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر و تخلق عملاءها المتميزين، و تقدم لهم مستقبلاً أكثر غنى و ثراءا على مستوى

الخدمات المصرفية . و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا ابتكاريه تملكها و تستخدمها فقط البنوك التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم و إلى النمو و الازدهار.

و من هنا ارتبط مفهوم العولمة المالية بمفهوم الوفرة و الإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة) ، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة، تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . و في الوقت ذاته فإن الارتباط العضوي بالتجمعات و التكتلات المصرفية يعتبر أساسا لوصول البنك إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح وفرات النطاق و السعة المصرفية. و قد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص و تقسيم العمل، و الذي يعظم من جودة الأداء و يرتقي بمستوى القدرة على الإشباع.

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء و أعمال البنوك، هو ظهور و نمو كيانات مصرفية جديدة، و التي تعتبر انقلابا ًواضحا ًفي عالم البنوك. إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة، بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة و الحجم الاقتصادي الكبير، و الأداء الاقتصادي الفائق , أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل و اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو و المتسارع في الانتشار و الاتساع من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم.

كما أن العولمة المالية لا تعني أبدا التخلي عما هو قائم و موجه إلى السوق المحلية الوطنية، و لكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة، و الانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج . هذا مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية و أكثر قدرة و أكثر نشاطاً، لضمان الامتداد و التوسع المصرفي.

2-إشكالية الدراسة:

ظهرت في أواخر القرن العشرين العديد من التغيرات العالمية السريعة و المتلاحقة، حيث تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، فأصبح هناك سوق واحد لا يقتصر الفاعلون فيه على الدول و الحكومات بل انضم إليهم العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات.

هذه التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي أدت إلى ظهور مفهوم جديد هو مفهوم العولمة و رغم أن اغلب جوانب هذه الظاهرة مثل العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية هي ظواهر قديمة، فإن العولمة المالية جديدة النشأة و تتمثل في تدويل مصادر التمويل و السيطرة على الادخار، و لكن مع تعاظم ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة الإنتاجية، التسويقية، التكنولوجية و الإعلامية، تولدت عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير المالي، فتبنت معظم الدول الاشتراكية سابقا و الدول النامية سياسات الانفتاح المالي طواعية أو تحت ضغوط حثيثة من صندوق النقد الدولي و الدائنين كشرط أساسي ضمن إعادة جدولة الديون الخارجية و منح القروض الجديدة.

و يطرح تأثير العولمة المالية على حركية رؤوس الأموال سؤال جوهري هو: ***ما هي الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة المالية في الجزائر؟***

و انطلاقا من هذا السؤال الجوهري يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بالعولمة المالية و ما هي خصائصها؟

2- ما هي الآثار الاقتصادية للعولمة المالية في الجزائر؟

3- ما هي الآثار الاجتماعية للعولمة المالية في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

و انطلاقا من هذه التساؤلات يمكن صياغة فرضيات البحث بالشكل التالي:

الفرضية العامة:

للعولمة المالية آثار اقتصادية و اجتماعية سلبية في الجزائر.

الفرضيات الجزئية:

- العولمة المالية هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود.
- تعتمد العولمة المالية على الاقتصاد المتبادل.
- تزيد العولمة المالية من تفاقم مشاكل المديونية و تزايد الشركات الأجنبية في الجزائر.
- تزيد العولمة المالية من الثنائية الاجتماعية في الجزائر و كما تزيد من البطالة.

4-أهمية البحث:يستمد هذا البحث أهميته في كونه يعالج بالغة الأهمية ، هي ظاهرة العولمة هذه الظاهرة التي ينجم عنها الكثير من النتائج السلبية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تنجم عنها في حال عدم التهيئة السليمة و العلمية لمواجهتها.

من واقع التحولات الواسعة و الكبيرة التي تجري في العالم و على مختلف الأصعدة، التي تثير الكثير من الأسئلة حول العولمة و الاستفسارات حول هذه التحولات و المتغيرات في عالم يموج بالتناقضات و التعقيد، فكل شيء يثير التساؤل و يستدعي الإثارة و البحث، و يطرح أسئلة سواء كانت بسيطة أو معقدة في عالم يتطور و يتقدم بشكل هائل.

5-هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العولمة، وفي تشخيص الآليات المختلفة التي يجري التركيز عليها في إحداث المؤثرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و دراسة الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية على واقع اقتصاد الجزائر، و معرفة مدى تأثيرات ظاهرة العولمة المالية على الجانب الاجتماعي لهذا البلد.

6-حدود الدراسة: حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نبين آثار العولمة المالية في الجزائر و بالأخص الآثار الاقتصادية و الاجتماعية.

7-أسباب اختيار الموضوع:

- يدخل الموضوع في صميم تخصص الطالب.
- تزايد انتشار العولمة المالية.
- معرفة آثار العولمة المالية على اقتصاد الجزائر.

8- منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع فقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي في سرد و وصف المعلومات و تحليل البيانات المحصل عليها، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة بالاعتماد على التقارير التي تصدر عن بعض المصادر الوطنية.

9-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:" **هل تستطيع الحكومة تصحيح مسار العولمة المالية؟ : محمد حسن يوسف،2007** : و تناول فيها الباحث بداية الموجة الحالية للعولمة المالية في منتصف الثمانينات مع ارتفاع في التدفقات المالية عبر الحدود في ما بين الاقتصاديات الصناعية و بعضها, و بينها و بين الاقتصاديات النامية.

الدراسة الثانية: "العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي": حيدر إبراهيم- و حسين مظلوم- و سمير أمين، مركز البحوث العربية، 1999، القاهرة.

يؤكد المؤلفين في هذه الدراسة بأن العالم أصبح ساحة واحدة و يسود العجز معظم المجتمعات العربية، فلا هي قادرة على البقاء خارج هذه الساحة و لا هي قادرة على التأثير فيها.

الدراسة الثالثة:" تحديات العولمة الاقتصادية": عبد الوهاب عثمان، هيئة الأعمال الفكرية / الخرطوم، 2003 يبحث فيها المؤلف في صراع الحضارات و حتى سقوط المنظومة الاشتراكية و التي بعدها بدأت العولمة. و ركز الكتاب على التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة مركزا على قطاعي الإنتاج و المال.

<u>الدراسة الرابعة:</u>" العولمة و النمو و الفقر- بناء اقتصادي شامل: البنك الدولي/ ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات و النشر/ بيروت 2003 يبحث فيها الكتاب في تأثير التكامل الاقتصادي على الدول النامية و بخاصة الشعوب الفقيرة التي تعيش في تلك الدول.

10-محتويات الدراسة:

على ضوء ما سنتناوله خلال هذا البحث الذي جاء في فصلين، خصصنا الفصل الأول منه للعولمة المالية، حيث قمنا بمعالجة ظاهرة العولمة المالية من حيث مفهومها، مؤشرات تناميها و أسسها، ثم مظاهرها و خصائصها و الأسباب المؤدية إلى ظهورها، و في الأخير تطرقنا إلى مراحل تطور هذه الظاهرة.

في حين جاء الفصل الثاني لإضفاء الضوء على الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة المالية في الجزائر، فقد وضح هذا الفصل آثار هذه الظاهرة على الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تبيان اتجاه البنوك في ظل هذه الظاهرة، كما بينا تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تأثير العولمة على السياسة السعرية و بينا فيه تأثير العولمة على الأسعار الاستهلاكية و الأسعار الاستثمارية، و في الأخير تطرقنا إلى الآثار الاجتماعية للعولمة المالية من خلال تبيان آثارها على الطبقة الاجتماعية و على البطالة، بالإضافة إلى آثار اجتماعية أخرى.

الفصل الأول

العوطة المالية

تمهيد.

شهد الاقتصاد العالمي ومنذ الربع الأخير من القرن الماضي تسارع العولمة وعلى الصعد كافة (السياسية،الاقتصادية،الثقافية....الخ) وتحررت أسواق التمويل في أغلب الدول، وتزايدت التدفقات الدولية إلى الدول كافة ولاسيما الدول النامية منها، وانبرى الكثير لتحديد هوية العولمة وبيان آثارها المختلفة، بين مؤيد لها يجدها تطورا ايجابيا و ترتكز على تحرير قوى التنافس و تساعد على تخصيص و تعبئة الموارد نحو المواقع الأكثر إنتاجية، وبين معارض لها يعتقد أنها ليست سوى شكل من أشكال الهيمنة و الاحتواء تحت مسميات و أساليب جديدة، وكل ذلك ما هو إلا إعلان عن تشكيل معالم آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و اتجاه أغلب الدول إلى انتهاج سياسات الاقتصاد الحر و تبني برامج الخصخصة و التخلي عن التخطيط المركزي و الاقتصاد القيادي، فضلا عن قيامها برفع و تخفيض القيود أمام حركة التجارة الدولية و رأس المال الاستثمارات و العمالة إضافة إلى دخولها في تكتلات اقتصادية.

أفضت هذه التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو مفهوم 'العولمة المالية' التي تعتبر عنصر واحد من عناصر العولمة التي تمتد أبعادها إلى عولمة سياسية، عولمة اجتماعية، عولمة ثقافية..... الخ، و لا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثه ويحدثها لآن تيار العولمة، و باعتبار العولمة المالية هي جانب القوة و الهيمنة في تيار العولمة في شكلها العام أردنا في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية.

المبحث الثاني: مظاهر و خصائص العولمة المالية و أسبابها.

المبحث الثالث: مراحل العولمة المالية.

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية.

تعتبر العولمة المالية النتاج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية و الحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ترابطا وتكاملا.

المطلب الأول: تعاريف العولمة المالية.

تعدد المؤلفون الذين حاولوا صياغة تعريف للعولمة المالية، و لكن يجب أن نشير أن هناك من عرفها بلفظ العولمة المالية، و هناك من اعتبر أن العولمة المالية هي عبارة عن تكامل مالي دولي و عرفها انطلاقا من هدا المفهوم، إضافة إلى ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن مصطلح العولمة إنما هو مأخوذ في الأصل من الاقتصاد الصناعي و لاسيما بما يرتبط بالمؤسسات متعددة الجنسيات.

وسنحاول التطرق لجملة من التعاريف:

. العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد و أقل مخاطرة[1].

. العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية.

[1]) ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، ' العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 4.

-حسب F. Teulon : العولمة المالية أو التكامل المالي (قد يكون هذا بمفهوم الدمج)، هي ظاهرة تتميز بظهور سوق موحدة لرؤوس الأموال تسير على الصعيد العالمي و ذلك كنتيجة للتحركات الآنية للمعلومات، رفع الرقابة عن الصرف وتجانس الخدمات المالية المقترحة على المقترضين. هكذا، فأصبح للأعوان الاقتصاديين الذين يودون اقتراض أو توظيف رؤوس الأموال استقلالية، مادام يمكنهم القيام بهذه العملية سواء في الأسواق الوطنية أو الأسواق الدولية[1].

- أما Y. Crozet وآخرون: فيعتبرون أن العولمة المالية هي الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تقنيات الإعلام الآلي و هو ما يسمح بالتحركات الآنية لرؤوس الأموال[2].

-و قد عرفها (D.Plihon) على أنها " ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود " و الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى" بالاندماج المالي" الذي أدى إلى ارتباط و تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركية رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية. [3].

- حسبH. Bourguinat: اعتبر أن العولمة المالية بمفهوم التكامل المالي الدولي هي عملية التوصيل أو الربط بين الأسواق المالية الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى نشأة سوق مالية دولية ،هي الآن في طور توحد متزايد (أو متنامي)، وقصد تدعيم التعاريف السابقة يجدر بنا أن نأتي بجملة من الأرقام، تتعلق بتحركات رؤوس الأموال و ارتفاع حجم

[1]) بولعسل شمس الدين، العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الدول العربية –، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص8.

[2] Y.Crozet, L. Abdelmalki, D.Dufour,R. Sandretto « Les grandes questions de l'économie mondiale »,1997, Ed. Nathan,p 138.

[3]نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013، ص 49.

المعاملات في الأسواق المالية، فحسب صندوق النقد الدولي بلغت قيمة الأصول المالية (ذات الطبيعة المختلفة) القابلة للتداول أو التبادل في الأسواق الثانوية في أوروبا والولايات المتحدة أكثر من 26000 مليار دولار سنة 1993[1].

و إضافة إلى هذا الرقم، فارتفاع حجم المعاملات في الأسواق المالية قد يتبين لنا من خلال ملاحظة تطور رسملة بعض الأسواق المالية Capitalisation Boursière: فقد انتقلت رسملة السوق المالية بنيويورك من 1556 مليار دولار سنة 1983 إلى 5707 مليار دولار سنة 1997، كما عرفت السوق المالية بطوكيو في نفس الوقت أو نفس الفترة انتقال الرسملة من 472 مليار دولار إلى 2226 مليار دولار سنة 1997، و فيما يخص بورصة لندن، فقد انتقلت الرسملة من 200 مليار دولار سنة 1983 إلى 1378 مليار دولار سنة 1997[2].

–و يرى آخرون أن العولمة المالية حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق

واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال أيضا[3].

– و على صعيد آخر يرى البعض لأن العولمة هي نتاج لمجموعة من الأساليب و العوامل، و كذا هي بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، تتلخص فيما يلي:

1– انهيار نظام بريتون وودز (1971)، بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

[1] H. Bourguinat « finance internationale », 1992, Ed. P.U.F , p37.

[2] بولعسل شمس الدين، مرجع سابق، ص10.

[3] هانس بيتر، هارالد شومان، (ترجمة د. عدنان علي)، " فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة 238"، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998، ص 29.

2- عولمة النشاط الإنتاجي.

3- عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق المال.

4- تغير مركز القوى العالمية.

5- تغير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية[1].

هذا و يرى (J.M. Siroen) أن العولمة المالية، و إن كانت مرتبطة بانخفاض تكلفة العاليات المالية عن بعد، لكن في الحقيقة، قد أسهمت عدة متغيرات أساسية في تحفيزها و هي: معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، و لقد ربط هذا المؤلف العولمة المالية بتطور النظام النقدي الدولي، فالنظام النقدي الدولي يسمح بتطور العلاقات المالية الدولية و يحفزها، فهو يسمح بتطورها بفضل السماح أو تحرير القابلية لتبديل العملات، تحرير التحركات الدولية لرؤوس الأموال و شبه غياب للتنظيمات الدولية، ضف إلى ذلك فهو يحفزها بفضل لاإستقرار،(أي لا استقرار النظام وصعوبة تطبيق مبادئه) و الذي يتولد عنه انتهاج تصرفين متضادين و متكاملين في آن واحد: ظهور وسائل تسمح للبعض بتغطية المخاطر، و للبعض الآخر الحصول على عوائد انطلاقا من هذه الوسائل. من ثم فحسب (J.m. Siroen) فالعولمة المالية، بالمفهوم الحالي، إنما هي نتاج للتطور الذي عرفه النظام النقدي الدولي.

كذلك، فاستنادا إلى التعاريف المقترحة آنفا، فنجد أن معظمها يطابق مفهوم العولمة المالية، بالمفهوم الحالي، مع إنشاء سوق مالية موحدة، تتميز بما يسمى بالوحدات الثلاث، بل ذهب

[1] شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص16-17.

البعض إلى اعتبار العولمة المالية ما هي إلا تبلور لنظام مالي دولي، غرضه ضمان التخصيص الدولي لرؤوس الأموال[1].

بعد التطرق للتعاريف المختلفة للعولمة المالية، سنعمل الآن على تفسير المؤشرات التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: مؤشرات تنامي العولمة المالية.

هناك الكثير من العوامل التي تدعم فرضية سياسات تحرير المؤسسات المالية و الأسواق التي حطمت الحدود ما بينها و منها:

أ) تغير حجم و بنية الموجودات المالية في العالم:

لقد تعاظم قطاع المال و على نحو يستدعي الاهتمام و المراجعة لمناهج التحليل و السياسات و التشريعات و الأنظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية قي العالم ارتفع من 55 ترليون دولار عام 1980 إلى 150 ترليون دولار عام 2001 ثم إلى 241 ترليون دولار عام 2007 و مثل ما نسبته (109,484,440)% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي، لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي و قد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة الحالية، و كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد الأوروبي 67% عام 2001 انخفضت إلى 63% عام 2007 من الموجودات المالية و كانت نسبة الانخفاض قي حصة أمريكا من 36,3% إلى 25,5% لنفس الفترة، في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9,6% إلى 19,5% و هذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة، و الجدول (1) يوضح ذلك:

[1] أيت بشير عمار، الأزمات المالية و إصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الأزمتين المكسيكية و الآسيوية، رسالة ماجستير فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2002، ص ص:123-124.

جدول (1) بنية و حجم الموجودات المالية ترليون دولار %

الدولة أو المنطقة	2001						2007					
	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج
العالم	31,0	28,9	41,8	79,4	150,1	484 %	54,8	65,1	80,4	95,8	241,1	440 %
منطقة اليورو	6,1	4,3	9,5	24,5	38,3	625 %	12,2	10,0	23,0	35,1	68,1	558 %
أمريكا	10,1	13,8	18,5	22,2	54,5	540 %	13,8	19,9	30,3	11,2	61,4	445 %
اليابان	4,2	2,3	6,9	12,4	21,6	519 %	4,4	4,7	9,2	10,1	24,0	547 %
بريطانيا	1,4	1,9	1,7	7,1	11	772 %	2,8	3,9	3,8	11,7	19,3	690 %
البلدان الناهضة	7,2	2,0	2,3	10,1	14,4	243 %	17,3	21,0	7,8	18,3	47,0	272 %

المصدر: *Global Financial Stability Reoort.IMF.March.2009*

كما أن هناك تحول آخر تمثل بتراجع دور المصارف كمرتكز للنظام المالي العالمي إلى أسواق الأسهم و الأوراق المالية بأنواعها، و من الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات و المبتكرات[1].

ب) تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم و السندات:

و خصوصا لدى الدول المتقدمة فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبته أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 نجدها تصل على ما يزيد عن 151% في أمريكا، و على ما يزيد 200% في فرنسا و كندا و ألمانيا،

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010،ص ص: 48.47.

في بلغت بما يزيد عن 400% في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول و كل ذلك في عام 1996[1].

ج) دخول الصناديق السيادية و صناديق التحوط:

إن الصناديق السيادية (الحكومية) هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في النشاطات الاستثمارية طويلة الأمد خارج تلك الدول، و تلعب دورا على الساحة الاقتصادية الدولية، لقد ارتفع عدد هذه الصناديق و ازدادت موجوداتها و توسعت استثماراتها خصوصا في منتصف التسعينيات، فلم يكن يوجد في السابق غير ثلاث صناديق في عام 1969 ثم ازدادت إلى 21 صندوقا عام 1999 و أصبحت 44 صندوقا عام 2007، و قد بلغت موجوداتها المالية وفقا لما أوردته مؤسسة (مورغان ستانلي) في نهاية مارس 2007 نحو 216 ترليون دولار[2]. و الصناديق الخليجية في (الإمارات و السعودية و الكويت) تمتلك تقريبا نصف أصول الصناديق الحكومية في العالم و تتسم الصناديق العربية جميعها بالغموض و لا تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية و أهدافها غير واضحة و لا تصدر تقارير مفصلة عنها، و لا توجد معلومات دقيقة عن موجوداتها، و يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع موجوداتها إلى 10 ترليون دولار عام 2015 في حين يتوقع (ستيفن جيي) رئيس قسم أبحاث العملات عالميا في (مورغان ستانلي) أن ترتفع أصولها إلى 12 ترليون دولار عام 2015 و هو ما يعادل حجم الاقتصاد الأمريكي تقريبا، و يؤكد أن حركة تلك الصناديق ستسبب مشكلات عديدة للاقتصاد العالمي كونها ستصبح ضخمة بحجمها و بالتالي سيكون لها تأثير و مضاعفات قوية على الأسواق المالية، كما أن هناك مطالبات عربية بمزيد من الشفافية حولها، و كان ذلك في مؤتمر دافوس (2008) لاعتبارات تتعلق بالأمن الوطني

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 48.

[2] طارق محمد خليل الأعرج، مقرر: العولمة المالية، الدراسات العليا دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة و الاقتصاد، الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الفصل الدراسي الثالث، 2012، ص 8.

للدول التي نستثمر فيها تلك الصناديق و المطالبة باتخاذ إجراءات ضدها كمنع التصويت على القرارات الإستراتيجية للشركات المستثمر فيها، و يعد صندوق أبو ظبي أكبر صندوق في العالم بموجودات تتراوح بين (650 . 1300) مليار دولار ثم صندوق سنغافورة (GIC) ثم صندوق (ساما) السعودي.

و يعد صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق سيادي في العالم، و تخصص له نسبة 1% من إيرادات النفط الكويتي، و يذكر أيضا أن بروز خصوصيات الصناديق الخليجية عند مقارنتها بالصناديق الأخرى من حيث نسبتها من الناتج الإجمالي فتشكل موجودات صناديق النرويج و روسيا و الصين 70% ، 29% و 21% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في حين تعادل موجودات صناديق السعودية، الكويت و الإمارات نسبة 106% و 261% و 390% من الناتج المخلي الإجمالي لتلك الدول على التوالي، و الجدول (2) يعرض لنا موجودات أهم الصناديق العربية.

جدول (2) صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	الموجودات (مليار دولار)
الإمارات	مركز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	1976	600
السعودية	ساما	1999	380
الكويت	الأجيال القادمة	1953	266
الأمارات	دبي للاستثمار	2006	15
ليبيا	الاستثمار الأجنبي العربية الليبية	2006	50
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	65
الجزائر	تسوية الإيرادات	2000	14
البحرين	ممتلكات	2006	47
الإمارات	مبادلة	2002	25
عمان	الاحتياطي العام	1985	10
السعودية	الاستثمار العام	2007	60

Source : RGE Monitor Estimates Rachel Ziemba, ForeignAssets of SelectedWealthFunds / GovernementInvestmentVehiclesaugist , 2008 .

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها و التي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوق عام 2007و بأصول تقارب 1,6 ترليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق عام 1990، إذ توسعت أعمالها و بشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، و تكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق من خلال شراء أسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات و من ثم بيعها بعد فترة قصيرة، فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر و تنويع الاستثمارات و تحيط أعمالها بشيء من السرية و تغيب الرقابة عليها من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة، كما أنها تضع معايير خاصة لدخول المستثمرين بها، فلا تقل الحصة في أغلبها عن المليون دولار، و الخروج منها محدد بعدد من الشروط تختلف من صندوق إلى آخر، كما أنها تمول نفسها من خلال الاقتراض و بمبالغ كبيرة لتمويل استثماراتها القصيرة الأجل حيث لها امتيازات خاصة في ذلك[1].

و هناك أيضا ما يؤشر تنامي العولمة المالية فهناك البنوك الخاصة التي تدير أصولا مالية للأثرياء و طبقا لإحصائيات مؤسسة (PAM) فإن أكبر 20 بنكا خاصا في العالم تدير حاليا أصولا مالية تصل إلى 10,5 ترليون دولار و هي تمثل 12% من إجمالي سوق الثروات العالمية و يأتي بنك (ميريل لنش) تصدر القائمة بثروة بلغت 1,62 ترليون دولار يتبعه بنك (يو أس بي) بثروة تبلغ 1,61 ترليون دولار و جاء ثالثا (سيتي غروب) بثروة

[1] د. حسين نور الدين، صناديق التحوط؟ هل يدل اسمها عليها، تقرير منشور على الموقع www.uaeec.com/vb/t75582.html

بلغت 1,44 ترليون دولار، إن تلك المؤشرات ما هي إلا دلائل تشير إلى تنامي ظاهرة العولمة المالية في الاقتصاد العالمي.

د) صعود أقطاب جديدة:

و نقصد بذلك دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في ميادين الوساطة المالية و التي أصبحت تمارس أعمالا في مجال الخدمات المالية و أضحت منافسا قويا للمؤسسات المصرفية، و هذه المؤسسات هي (صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، المصاريف المتخصصة،.....الخ).

فخلال الفترة 1985- 1995 أنخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية العائلية من50% إلى 18% و قابل ذلك ارتفاع نصيب تلك المؤسسات إلى نحو 42%.

و على الصعيد الدولي أيضا فإن أقطاب دولية قد تساهم في تبديل الموازين الاقتصادية مثل الصين، الهند، المكسيك، البرازيل، كوريا الجنوبية و غيرها، حيث أصبحت تنافس أمريكا و دول أوروبا التي قد تخسر نفوذها المهيمن تدريجيا في إطار إدارة الاقتصاد العالمي، فالصين أصبحت الآن ثاني اقتصاد في العالم ، و يتوقع لها المراقبون على مدى العقود القادمة أن تصبح الأولى عالميا و ما لذلك من آثار على الخريطة الاقتصادية العالمية، فحجم اقتصادها هو 2,6 ترليون دولار و تمتلك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية و الذهب في العالم يبلغ 1,2 ترليون، و كذلك البرازيل عاشر الاقتصاديات العالمية و بحجم 1,1 ترليون دولار، و هو الحال نفسه لروسيا و الهند و كوريا[1].

[1] طارق محمد خليل الأعرج، مرجع سابق، ص 9.

هـ) المضاربات الآجلة:

أصبحت المضاربات الآجلة من العقود هي السائدة في العديد من بورصات و أسواق المال العالمية و ما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة و إمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلا عن أمكانية التداول على مدار الساعة، لقد ظهرت حاليا مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية (أسهم، سندات، سلع) و من أشهرها مشتقات العقود الآجلة و كذلك المبادلة.

ووفقا للوكالة الدولية لصكوك المقايضة فإنه في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة و مبادلة العملات و أسعار الفائدة بحوالي 286 ترليون دولار (6 أضعاف الناتج العالمي) في حين كانت في التسعينيات لا تتعدى 3,45 ترليون دولار[1].

المطلب الثالث: أسس العولمة المالية.

يبدو أن العولمة المالية قد سيطرت على جل العالم و الأسواق المالية بشكل خاص و أحكمت قبضتها عليها، و هذا ما يدل على أن لها ركائز و أسس و التي سنحاول إبرازها فيما يلي:

- أولا: عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال:

إن الشرط الأساسي للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال، و إنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

المستوى الداخلي: و يعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى

[1] د. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم، تجارب تنموية لافتة، دار الفارابي، بيروت 2009، ص 23.

الخدمات البنكية، و من أسواق الصرف إلى الأسواق المالية....الخ. و تجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية و بنوك الأعمال، في بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين و السماسرة، كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

المستوى الخارجي: و يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية[1].

-ثانيا: تقلص دور الوساطة المالية Les Désintermédiation:

قد نعرف تراجع الوساطة المالية أنها إقدام المتعاملين الدوليين مباشرة نحو الأسواق المالية دون اللجوء إلى الوسطاء الماليين، قصد القيام بعمليات الإقراض و التوظيف، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، و هذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك و الوسطاء الماليين الآخرين[2].

و يعود ذلك بشكل خاص إلى القرارات المتخذة من رجل اقتصاد في مؤسسة أمريكية مثلا، فهو يفضل أن يتم تمويل النشاطات و المشاريع المختلفة للمؤسسة عن طريق إصدار أسهم و سندات دولية في سوق لندن للأوراق المالية، على الاقتراض من بنك محلي أو أجنبي.

[1] ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، مرجع سابق، ص ص: 4-5.

[2] نفس المرجع، ص 5.

- ثالثا: زوال القيود التنظيمية La Dé réglementation:

وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تجديد كل القوانين و التنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات و الأسواق المالية، و إدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة و معدلات الصرف، و المتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارات، العقود المستقبلية...) إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

و قد سجلت هذه الحركة في إطار سلسلة من عمليات تحرير حركية رؤوس الأموال التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينيات ثم توسعت فيما بعد إلى باقي دول العالم، حيث يمثل انفتاح النظام المالي الياباني خلال الفترة (1983 – 1984)، ثم انهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أوروبا، مع خلق سوق موحدة لرؤوس الأموال سنة 1990، أهم العوامل التي أدت إلى تسارع الانتقال الجغرافي لرؤوس الأموال [1].

المبحث الثاني: مظاهر و خصائص العولمة المالية و أسبابها.

لقد تعددت العوامل المؤدية للعولمة المالية و هذا ما أدى إلى تعدد مظاهرها و الخصائص التي تميزها عن باقي المظاهر، و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مظاهر العولمة المالية.

هناك مظاهر عديدة للعولمة المالية نذكر منها:

-تحرس العولمة مجموعة من المؤسسات و الهياكل التنظيمية فهي تضع قواعد عملها و تستمد هذه المؤسسات قوتها من القوة السياسية و الاقتصادية للدول العظمى التي تسيطر على إدارتها و كافة ثروتها و من خلال التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات، إذ أصبح

[1] نادية العقون، مرجع سابق، ص 50.

الاقتصاد العالمي يدار من خلال ثلاثة مؤسسات هي صندوق النقد الدولي (IMF) و هو المركز الأساسي للعولمة و البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD) و هو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي و المسئول عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بالتحول إلى الرأسمالية، أما منظمة التجارة العالمية (WTO) و التي يعد الركن الثالث للعولمة و هي الإطار المؤسسي الموحد لإدارة النظام التجاري المتعدد الأطراف و التي تهدف إلى تسهيل وصول أعضائها إلى الأسواق الدولية من خلال إزالة القيود الكمية و الحواجز الجمركية أمام انتقال التجارة و رأس المال[1].

– زيادة تدفقات استثمارات الحافظة، هناك نوعين من الاستثمارات الأول المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و الثاني يتعلق بالاستثمار الأجنبي في الحافظة، و الاستثمار الأجنبي المباشر له مزايا و عيوب، إلا أنه في نهاية الأمر عادة ما ينطوي على إقامة طاقات إنتاجية جديدة على أرض البلد المضيف، و بناءا عليه فهو يوفر وسيلة أكثر أمانا و استقرارا لتمويل التنمية.

أما استثمارات الحافظة فهي تختلف تماما عن الاستثمارات المباشرة، تلك لأنها عبارة عن نقود سائلة تتحرك لأجل قصير و بفجائية شديدة و هو الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع أزمات مالية، خاصة و أنه غالبا ما تتحرك تلك النقود وفقا لاعتبارات المضاربة.

و جدير بالذكر أن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد أصبحت تأخذ بشكل متزايد في صورة استثمارات الحافظة بديلا الاستثمار الأجنبي المباشر، و تلك الزيادة في تدفقات و تحركات استثمارات الحافظة مرتبط بالنمو في المؤسسات المالية العملاقة، بالإضافة إلى التحرير

[1] د. إبراهيم العيسوي، تنمية القدرات الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية و العولمة، ط1، دار الفارس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص ص: 146 . 147.

المالي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي[1].

. الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، و تعني معاملات الأوراق المالية تلك المعاملات المتعلقة بحركة الأوراق المالية عبر الحدود– و ليس حركة الأموال عبر الحدود– بمعنى مقيم في الجزائر يشتري مثلا أوراقا مالية في أسواق مالية أخرى كنيويورك أو طوكيو، و العكس صحيح.

و في ظل نمو ظاهرة العولمة و تطورها قد تزايدت تعاملات الأوراق المالية عبر حدود الدول و تشير تلك الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية إلى أنه قد أصبحت هناك قنوات اتصال متنامية بين الأسواق المالية في البلاد المختلفة.

. ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات و الخيارات و المستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها[2].

. التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل و رد الفعل على أية عملية مالية مرغوب فيها.

. تزايد أهمية القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي و من خلال عمليات التحرير للاقتصاد و الأسواق الوطنية و تزايد درجة انفتاحها مع بعضها بعضا، فضلا عن زيادة درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، و تشير الإحصاءات إلى تزايد حجم القطاع الخارجي، إذ تضاعفت

[1] مزيود إبراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية و المصرفية العربية . واقع و تحديات . حالة بعض البلدان العربية. اطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 29.

[2] رميدي عبد الوهاب، سماي علي، بعنوان " العولمة المالية و أثارها على اقتصاديات الدول النامية "،الملتقى الدولي " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات . دراسة حالة الجزائر و الدول النامية. ، جامعة بسكرة، 2006.

التجارة الخارجية للسلع 20 مرة خلال الفترة 2002.1970، فقد ارتفعت قيمتها إلى 2830 مليار دولار عام 2002 من 646 مليار دولار عام 1970، في حين لم يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي سوى 11,5 مرة خلال الفترة نفسها، إذ وصل إلى 30,06 ترليون دولار عام 2002 [1].

. تراجع في دور الدولة في المسيرة الاقتصادية.

. تنامي التعاملات في المشتقات المالية، حيث يعد ظهور المشتقات المالية التطور الحديث الأهم في العولمة المالية، و تعرف المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (السندات، الأسهم، النقد الأجنبي و الذهب و غيره من السلع) و تشمل هذه المشتقات على العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة و و عقود الخيارات و هي تستخدم عادة بغرض التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول و هكذا فإن المشتقات تستخدم للعديد من الأغراض من بينها إدارة المخاطر و التحوط منها و زيادة و تنويع إيرادات المؤسسة المالية المتعاملة بها، بالإضافة إلى المضاربة.

و تشير إحصائيات بنك التسويات الدولية إلى أن حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها قد شهد نموا مضطردا خلال السنوات الأخيرة، كما أن تجارة المشتقات أصبحت تشكل نحو 25 ضعف حجم التجارة العالمية بالسلع و الأدوات المالية على حد سواء[2].

المطلب الثاني: خصائص العولمة المالية.

إن المتتبع للمفاهيم و التعريفات السالفة الذكر للعولمة يستنتج أن للعولمة جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها:

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 28.

[2] مزيود إبراهيم، مرجع سابق، ص 30.

. سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق و ارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي و الثورة المعلوماتية و ثورة الاتصال و المواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية و تعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة و البيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية، لأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق و ينسجم مع عالمية الإنتاج و عالمية الأسواق[1].

. ديناميكية و حركية و مفهوم العولمة:

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية و الديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول و امتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة، و يظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد و الدفاع عن المصالح الوطنية، و تتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية و التأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي[2].

. الاعتماد على الاقتصاد المتبادل:

إن التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ربطت العلاقات و تشابكت المصالح بين عدد من البلدان، و مع ميلاد هذه النهضة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي اتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه و آلياته، حيث سعت الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال الدولية، و زيادة وتيرة التبادلات

---

[1] عبد الله غالم لطفي، العولمة المالية و آثارها على الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص: 86 . 87.

[2] نفس المرجع، ص 87.

التجارية بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و في ظل العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات.

. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أم تستقل بمفردها هذا المنتج الصناعي و إنما من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمارات تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فينا يتعلق بالتكلفة و العائد[1].

. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن أحد أهم السمات الأساسية للعولمة هي الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات و التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة و نقل للتكنولوجيا و الخبرات الإنتاجية و التسويقية و الإدارية.

. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة:

لقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بانهيار الإتحاد السوفيتي، تعاظم نشاط الأسواق المالية، قيام تكتلات اقتصادية كبرى، قيام منظمة التجارة العالمية التي بها اكتمل المثلث الذي تشكل إضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية)، و قد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد

[1] دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية (حالة المصارف الجزائرية)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع مالية و بنوك و تأمينات، 2012، ص 14.

لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات لأورغواي و للنظام التجاري المتعدد الأطراف، و تهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لها، توسيع و تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية و المساعدة في حل المنازعات بين الدول، الإدارة الآلية للسياسات التجارية، التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية و المالية و النقدية، و قد شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي[1]، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، و ذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة و وسيلة لها أهميتها في تنظيم و تشجيع التجارة الدولية و بالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد، و كذلك صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي اللذين شملا الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين.

و بالتالي يزداد دور هذه المؤسسات بشكل واضح في تسيير دفة النظام النقدي و النظام المالي للعولمة، من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية[2].

المطلب الثالث: أسباب العولمة المالية.

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان و كان أهمها:

[1] دلال برابح، مرجع سابق، ص 14.
[2] نفس المرجع، ص ص : 14 . 15.

. تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية و المتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية من خلال تنوع أنشطته و زيادة درجة تركزه، دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، و صارت الرأسمالية ذات طابع ريعي..تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

و على الصعيد العالمي، لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض و استثمارات مالية) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية، و كذلك في المنح و المعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة و المنظمات الدولية متعددة الأطراف، فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نموا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي و الأوراق المالية على المستوى العالمي من عشرة مرات منذ عام 1982، متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية و الدخل القومي، و هو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة و لها آلياتها و دورتها الخاصة و لم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية[1].

و قد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور " الاقتصاد الرمزي " و هو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية (أي الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية و عبر الحدود دون قيد أو

[1] رمزى زكى، العولمة المالية... الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص86.

عائق، بعبارة أخرى هو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصة العالمية (مؤشر داو جونز، داكس...) و تؤثر فيه أية تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، موازين المدفوعات، معدلات البطالة، و المستويات العامة للأسعار[1]. كما أنه يتأثر بالشائعات و العوامل النفسية و بالبيانات الصادرة من المسئولين الماليين و محافظي البنوك المركزية.

. **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:**

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، في ضوء عولمة الأسواق المالية، الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى، و هذا يعبر عن نمو العولمة و بما تعكسه من حركة واسعة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي، و يعكس في الوقت نفسه وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، و يكفي للدلالة على عظم حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة، أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية، في مجموعة الدول السبع الرئيسية مثل صناديق المعاشات و صناديق الاستثمار و شركات التأمين على الحياة..الخ قد قامت عام 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 ترليون دولار أمريكي، و هو يمثل 110% من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي قي هذه الدول و نحو 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها النظام المصرفي في هذه الدول، إنه يزيد على نصف قيمة الأسهم و السندات المتداولة فيها[2].

و على الرغم من أن ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، و أن الاستثمار المالي في الأسواق الخارجية كان قد بدأ منذ المراحل الأولى

[1] حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص122.

[2] محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، 2006، ص 172.

لتطور النظام الرأسمالي...فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات بمعدلات خيالية، و تنوع الأدوات المالية المتجسدة فيها، و ارتباط الأسواق المالية في مختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية التي تتحرك بها الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

. **ظهور الابتكارات المالية:**

ارتبط نمو العولمة المالية أيضا بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (و هي الأسهم و السندات) أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات التي تتعانل مع التوقعات المستقبلية و تشمل المبادلات، و المستقبليات، و السقف و القاعدة، و الخيارات....الخ.

و كل هذه الأدوات تتطور من فترة لأخرى و على نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية[1]، و فد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما:

أ. الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة حيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين، و مواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي و أسعار الفائدة، و قد أشار البعض في هذا الخصوص إلى " أن الحصيلة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية من مخاطر تقلبات

[1] نفس المرجع، ص 173.

أسعار الصرف و أسعار الأسهم، و كذلك من مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخاطر تقسها إلى سلعة متداولة في الأسواق[1].

ب . المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

. **التطور التكنولوجي و وسائل الاتصال:**

عرف العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن (20) تطورات كبيرة قي عالم التكنولوجيا و الاتصالات و المعلوماتية، صحيح أن هذه التطورات ليست متعلقة فقط بهذين العقدين بل تعود إلى سنوات الخمسينات، و لكن عرفا ثورة هائلة خلال التسعينات فتطورت شبكات الاتصال بين المؤسسات و أصبحت سرعة تنقل المعلومات من مكان إلى آخر تتم في ثوان قليلة و يعود الفضل في هذا إلى زيادة الإنفاق الاستثماري للدول في سنوات التسعينات فيما يسمى تكنولوجيا المعلومات "technologie de l'information" (TI)، فالانخفاض في أسعار (TI) يرجع إلى التطور التكنولوجي، و لكن حسب السيدة " كاترين مان " فإن عولمة الإنتاج و التجارة العالمية ساهمت في سنوات (90) للقرن 20 في تخفيض الأسعار من (10%) إلى (30%) في الولايات المتحدة مما يشجع في مجمله الاقتصاد الأمريكي على الاستثمار في (TI)، هذه التقنيات تقودنا اليوم إلى ما يسمى الاقتصاد الجديد و الذي تكون فيه الإنتاجية كبيرة بفضل (TI)، فمثلا استخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ساهم بحوالي (50%) من الزيادة المتسارعة في الو.م.أ خلال النصف الثاني من سنوات (90) للقرن 20، و لا يجب أن ننسى الثورة الاتصالية التي أحدثتها شبكة الانترنت في نهاية القرن

[1] هانس بيتر مارتن، هارلد شومان، مرجع سابق، ص 108.

العشرين و ما نتج عنها من تسهيلات في مجال الاتصال و نقل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية، فالاتصال الذي كان يتم بواسطة مختلف الشبكات الكبرى Swift و Globex...الخ أصبح يتم أكثر عبر الانترنت، و بالتالي لأصيح المستثمرين قادرون على التعرف و في وقت وجيز على أسعار الأصول و هذا بتكلفة صغيرة، و بفضل تحسينات جهاز الكمبيوتر أصبح بمقدورهم أن يقوموا بسرعة فائقة بوضع الارتباط بين أسعار الأول و متغيرات الأخرى، هذه الثورة نتج عنها كذلك ما يسمى المعاملات المصرفية الإلكترونية و التي تعني تقديم الخدمات و المنتجات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل إلكترونية[1].

. **التحرير المالي المحلي و الدولي:**

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و بالتحرير المالي الدولي، و قد زاد معدل نمو هذه التدفقات و سرعتها خلال العقدين الأخيرين من الفرن الماضي مع السماح للمقيمين و غير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية و استخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

و يشير الجدول رقم (3) إلى الأعوام التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و النامية عمليات التحرير المالي، بعد مرحلة كان يسودها التدخل الحكومي الواسع النطاق في الأسواق المالية[2].

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989

[1]أبو دراز سفيان، العولمة المالية(الأسباب،الآثار و العلاج) مع دراسة حالة بعض الدول اللاتينوأمريكية، رسالة ماجستير فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص: 46.45.

[2]شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص ص: 24.23.

كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونج كونج	1978	جنوب إفريقيا	1980
اندونيسا	1981	بنجلادش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	منتصف الثمانينات
سنغافورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1974

المصدر: J.Williamson and M. Mahar :AReview Of Financial Liber-alization SouthAsiaRegion, Internal Discussion Paper, no.171, World Bank, Jan.1998, p.43

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية و إعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، و على وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة عجلة العولمة المالية، وفي هذا السياق هناك ثلاثة سمات هامة يتعين رصدها و الإشارة إليها فيما يلي:

أ. حدوث تغيير محسوس في أعمال البنوك ، حيث توسعت في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي الدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت التخفيف، و في بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها،و هو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك و طرق استخدامها و بالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكا في العالم، حيث

تنوعت مصادر أموال البنوك، و تنوعت أيضا طرق استخداماتها، و كانت أهم معالم هذا التطور في البلدان الصناعية المتقدمة يتمثل في[1]:

. أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، بل الأصول الأخرى المدرة للدخل و بالذات من السندات و من عمليات إدارة الأصول.

. إن نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك قد بدأت في الانخفاض، بينما في الاتجاه الآخر نجد أن الخصوم القابلة للمتاجرة قد زاد نصيبها النسبي في إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك في مجال إصدار السندات.

. اتجاه نصيب القروض يتناقص من إجمالي أصول البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى المتمثلة في السندات.

و هذه التغيرات التي أصبحت تعكسها ميزانيات البنوك التجارية الكبرى تبدو على نحو واضح في حالة البنوك دولية النشاط.

ب . دخلت المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين، و صناديق المعاشات، و صناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة، و خلال الفترة 1980 . 1995 انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إل 18%، و في المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%، و إن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد إلى آخر، ة لاسيما أن البنوك التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك

[1] محمد زميت، مرجع سابق، ص 174.

المنافسة القوية التي باتت تتهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القامة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على لأساس مخاطر السوق.

ج . و في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها، و هذه الاندماجات ستقوي من الموقف التنافسي في سوق الخدمات التمويلية[1].

و خلاصة القول أن إعادة الهيكلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية قد أزالت الكثير من الفروق التي كانت موجودة بين المؤسسات المصرفية و غير المصرفية، كما أنها جعلت صناعة الخدمات المالية أكثر تجانسا و تكاملا و ترابطا، و أكثر قوة في حركتها على الصعيد العالمي.

المبحث الثالث:المراحل التي مرت بها العولمة المالية.

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات و منها نموذج " رونالد روبلسون " مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقديرا و مهما يكن فقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية.

المطلب الأول: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر.

امتدت هذه المرحلة من (1960 . 1979) و تميزت بما يلي[2]:

. تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.

[1] محمد زميت، مرجع سابق، ص 175.

[2] خبابه عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية . حالة الجزائر . ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 139.

. ظهور و توسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

. سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية،أي التمويل بوساطة بنكية.

. انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).

. انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، و إنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب و بذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

. ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

. زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

. إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، و التي منحت العديد من القروض.

المطلب الثاني: مرحلة التحرير المالي.

تزامنت هذه المرحلة مع وصول " مارقريت تاتشر " إلى الحكم في بريطانيا و تولي " بول فولكر " رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، و هما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية و المالية على المستويين الوطني و العالمي، و امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 و تميزت بما يلي[1]:

. المرور إلى اقتصاد السوق المالية و قد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية ببعضها البعض و تحرير القطاع المالي.

[1] عبد الله غالم لطفي، مرجع سابق،ص ص: 81 ، 82.

. رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من و إلى و.م.أ و المملكة المتحدة، و بذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا و خروجا، و اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي و النقدي على المستوى العالمي.

. التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) و ارتباطها على المستوى الدولي و تحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار و تسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة، و سميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية.

. توسيع و تعميق الإيداعات المالية بصفة عامة و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات و النمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.

. توسيع صناديق المعاشات و الصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، و هي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: مرحلة تعميم المراجحة و ضم الأسواق المالية الناشئة.

امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن و تميزت بما يلي[1]:

. تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها.

. زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، و ذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية.

[1] خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 139-140.

. تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big–Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض و عولمتها على غرار أسواق السندات.

. الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية.

و هناك مميزات أخرى لهذه المرحلة نذكر منها[1]:

. زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

. توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية و تغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول و مناطق خارج دول منظمة التعاون و التنمية "OCDE".

و مهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم و مست معظم الدول من بعيد و من قريب، و بذلك أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثوان معدودة بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر، و هكذا سيطرة الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا.

[1] عبد الله غالم لطفي، مرجع سابق، ص 83.

خلاصة.

إن نفوذ العولمة المالية أضحى بينا و أكيدا، فقد غيرت بصفة كبيرة و بعمق الواقع الذي كان من المفترض أن تتولى إدارته مؤسسة صندوق النقد الدولي، و ترتب في المقام الأول عن تلك المتغيرات تراجع نفوذ صندوق النقد الدولي على سياسات صرف العملات التي تنتهجها البلدان الصناعية، و فضلا عن ذلك لم تعد هذه البلدان في حاجة إلى معونة مالية من جانب هذه المؤسسة.

فعززت العولمة المالية من التجارة الدولية، و من ثم من النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، كما أنها وفرت من مزيد من القروض الكبرى أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم و أتاحت عملية تدويل المدخرات لهذه الشركات من تمويل كثير من استثماراتها من أسواق المال المحلية في البلاد التي تعمل فيها، كما يعتقد بعض الخبراء أن زيادة درجة العولمة المالية من المحتمل أن تكون قد أسهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة و التدفقات الرأسمالية.

و هذا ما نلحظه من خلال دراستنا للفصل الأول، لكن نقول مهما كانت يد العولمة المالية في تغيير الوجه الذي كان عليه الاقتصاد العالمي واضحة بصفة جلية، فهذا ليس معناه الأخذ بما يعطي من تجارب بصفة كلية، لا بد من أن تتسم تعاملات الدول خاصة النامية و العربية منها بنوع من الحيطة و الحذر و الأخذ بالتجارب القائمة على حسب الخصائص التي تتمتع بها هذه الدول، لتمكين اقتصادياتها من التمتع بحرية التجارة العالمية و استقطاب التدفقات المالية العالمية لتقويم سياساتها الاقتصادية و النهوض باقتصادها.

الفصل الثاني
الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعوطة اطالية في الجزائر

تمهيد.

أمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجية فعالة لإعادة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وبالسعي لإصلاح الأوضاع الحالية بالقيام بمجموعة من الإجراءات المتوافقة مع برامج تحرير الاقتصاد والمنسجمة مع التوجهات الدولية الحالية التي تتميز بتعميم المنهج الرأسمالي الليبرالي.

إن الممارسات المتعولمة على أساس تعميم سياسة معينة أو عادة أو ثقافة ليست وليدة العقود القليلة الماضية و إنما هي قديمة من خلال محاولة العديد من الدول الإمبريالية و الاستعمارية التي انتصرت في الحروب فرض ثقافتها و لغتها و تطوير اقتصادها عن طريق الاستعمار المباشر المرتبط بالاحتلال العسكري أو عن طريق فرض تعليم لغتها على الدول التي تحتلها، و هذا ما يعطي البعد التاريخي لظاهرة العولمة.

العولمة متعددة الأبعاد تؤثر على كل جوانب الحياة الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية و كذا على العلاقات بين الحكومات، الأمم و القارات. تتميز العولمة بشكل خاص بتكثيف التجارة عبر الحدود، بزيادة التدفقات المالية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و يعززها التحرير السريع و التقدم في تكنولوجيا المعلومات، و بالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة هذه من السعي لتحقيق التنمية و المحافظة على الاستقرار الداخلي و الخارجي مهمة صعبة جدا و دقيقة، فمن ناحية فإن العولمة تعد المشاركين بالنمو في التجارة و في الاستثمار الدولي و من الناحية الأخرى تزيد من مخاطر عدم الاستقرار و التهميش.

لقد شبهت العولمة المالية هذه الأيام بالطرق السريعة و التي تنقل الناس بمنتهى السرعة إلى حيث يريدون و نقصد بذلك أنها ذات فائدة، إذ تساعد الدول على تمويل الاستثمار و من ثم عملية النمو، إلا أنه لابد من وجود حوادث و حين تحدث تكون بالغة الخطورة بل أخطر من

تلك التي اعتاد الناس عليها عندما كانت السرعة محدودة مما يعني أن للطريق السريع جانب سيء، مما يستوجب أخذ الحيطة و توخي الحذر عند استعماله.

تؤثر العولمة المالية بحدة على الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية لكل الدول غنية كانت أم فقيرة. و سنحاول في هذا الفصل تبيان الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة المالية في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: تأثير العولمة على السياسة السعرية.

المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للعولمة المالية.

المبحث الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.

تشير الكثير من التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، و منها الجهاز المصرفي الجزائري، و ننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، و بالتالي يمكن الإشارة إلى عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي و ذلك من خلال التحليل التالي:

المطلب الأول: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.

إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، و قد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، و صناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية[1]، و بدأت تواجه البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية[2]، و في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك و بخاصة البنوك التجارية إلى:

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف– نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3،المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية ، الخرطوم، جمهورية السودان، ص ص:15،14.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2001، ص ص: 36–37.

1-الاندماجات المصرفية:

يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة و التحرير المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، و يبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها و سرعتها و شمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا بما فيها البنوك الجزائرية.

لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك و المؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات اندماج مصرفي بين بنوك و مؤسسات مصرفية من دول مختلفة، و يعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة الشديدة في الساحة المصرفية العالمية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال أثره الواضح قي اتجاه البنوك نحو الاندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية، و قد أدت موجة الاندماجات العالمية و الإقليمية إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم و قادرة على توفير حزمة متكاملة و متنوعة من الخدمات و المنتجات المالية و المصرفية و الاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة و تكاليف منخفضة[1].

2-التحول إلى البنوك الشاملة:

أدت التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك إلى ظهور و نمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة و التي تعني تحول البنوك التجارية بل و باقي البنوك إلى البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، أي أن هذا النوع من البنوك أصبح

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 42.

يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و بنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك[1].

3-خصخصة البنوك:

لعل من أهم آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية خاصة في البلدان النامية هو خصخصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، و تحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة و تتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خوصصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المالية المصرفية العالمية و التكيف مع ما جاءت به اتفاقيات تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية، إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة و مواجهة المنافسة في السوق المصرفية و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية و تقليل معدلات المخاطرة، و خاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي و قيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة[2].

المطلب الثاني: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقا لمقررات لجنة بازل.

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية و أصبح لزاما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات و قد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 38.

[2] هارون الطاهر، العقون نادية، " الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، يومي: 06-07 جوان 2005،ص 06.

أقرته لجنة بازل [1]، و هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية و التي أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و تقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك.

و استكمالا لما بدأته لجنة بازل منذ عام 1988 لتدعيم الملاءة للبنوك بوضع معيار موحد لكفاية رأس المال يبلغ 8% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كحد أدنى لكفاية رأس المال و ادرس اللجنة و بنك التسويات الدولي إمكانية رفع هذه النسبة إلى 12% أو 15% إضافة إلى تعديل مكونات رأس المال لما يرفع من قيمته، و تعني نسبة كوك CooKe أن تكون نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لا تقل عن 8% بما يعني وجود حد أدنى لتغطية المخاطر المالية للحفاظ على القوة المالية للبنك أو المؤسسة المالية.

و تهدف اتفاقية بازل من خلال وضع معيار متعارف عليه لتقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية إلى[2]:

- المساهمة في تقوية و تعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، حيث تمثل الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص 15.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 81-83.

- إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المالية المصرفية العالمية، و في مقدمتها العولمة المالية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، و تسهيل عملية الحصول على المعلومات حول تلك الأساليب.

و كإشارة للبنوك الجزائرية فقد عرفت تحسن طفيف في نسبة الملاءة التي انتقلت من 4% سنة 1995 إلى 8% سنة 1999 و ذلك وفق المراحل التالية[1]:

- 4% نهاية شهر جوان 1995.
- 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر1997.
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

و نسجل ابتداءا من سنة 2003 إلى غاية 2009 توافق نسبة الملاءة المالية للبنوك و المؤسسات المالية العامة و الخاصة التي تمارس نشاطها في الجزائر نسبة ملاءة إجمالية تجاوزت 21,78% و 16,54% في أواخر 2008 و 2009 على الترتيب و نسبة 12,92% في سنة 2006 و هي نسبة ملاءة أكبر من نسبة 8%النبي حددتها لجنة بازل و بأكثر تفصيل لقد تم تسجيل نسبة ملاءة 15,57% بالبنوك العمومية و نسبة 20,24 بالنسبة للبنوك الخاصة.

المطلب الثالث: ظهور البنوك الإلكترونية.

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف

[1]ايت عكاش سمير،" تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية "، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة، 2005،ص86.

الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و الحواسب الآلية و تطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة و تطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة و سهولة يسر. و لعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع و معاملات إلى " البنوك الافتراضية" و التي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء و هي نا تسمى " Internet Banking" لتضيف أبعادا غير مسبوقة للعمل المصرفي[1].

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الالكترونية (Electronic Banking) أو بموك الانترنت (Internet Banking) كتعبير متطور و شامل للمفاهيم التي ظهرت هع هطلع التسعينيات كنفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد RemoteElectronic Banking أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self-Service Banking)، و جميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم و إنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر و في الوقت الذي يريد الزبون،و يعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت و من أي مكان)، مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان و المكان و توفير الوقت و الجهد لعملاء البنوك.

و عليه، ووفقا لما تقدم فإن البنك الالكتروني يشير إلى النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها و الحصول على مختلف الخدمات و المنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى.

[1] هارون الطاهر، العقون نادية، مرجع سابق ، ص7.

ووفقا للدراسات العالية و تحديدا دراسات جهات الإشراف و الرقابة الأمريكية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

الأول: الموقع ألمعلوماتي: و هو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، و من خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه و منتجاته و خدماته المصرفية.

الثاني: الموقع التفاعلي أو الاتصالي: بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك و عملائه كالبريد الإلكتروني و تعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود و الحسابات.

الثالث: الموقع التبادلي: و هذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته و أنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته و إدارتها و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير و إجراء كافة الخدمات الاستعلامية و إجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

و للبنوك الإلكترونية مزايا عديدة تقدمها للعميل و للبنك نفسه نلخص أهمها في ما يلي[1]:

- توسيع قائمة المتعاملين: فمع تطور التكنولوجيات الحديثة أصبحت الانترنت وسيلة يستخدمها الجميع، و قد ساهمت الانترنت في التعرف على الكثير من البنوك و ترويج خدماتها المصرفية، و هذا الأمر جعل لكل بنك قاعدة عريضة من العملاء.
- تقديم خدمات بنكية جديدة: لقد أتاحت الصيرفة الإلكترونية لمتعامليها خيارات واسعة، مما يمنح حرية أكبر في اختيار الخدمات.

[1] باكور حنان، "الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014، ص ص:59،60.

- كفاءة و سهولة الوصول إلى البنوك الإلكترونية: تميزت البنوك الإلكترونية بسرعة إنجاز الأعمال إذا ما قورنت مع البنوك التقليدية، فبدلا من انتقال المتعامل إلى مقر البنك أصبح بإمكانه الاتصال بالبنك عبر الانترنت من أي مكان و يقوم بتنفيذ العمليات التي يريدها بكفاءة عالية.
- تحقيق الميزة التنافسية: إن عملية تسويق البنك لخدماته عبر الانترنت تعطيه فرصة امتلاك ميزة تنافسية مما يعزز مكانته و يؤهله إلى مستوى المعاملات العالمية.
- تخفيض قيمة التكاليف: بداية الحديث بالنسبة لتخفيض ينطلق من تكلفة إنشاء البنك، فتكلفة إنشاء موقع إلكتروني للبنك لا يمكن أن يقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك (مباني، أجهزة، مستلزمات إدارية...) و من ثم تنتقل إلى تكاليف تقديم الخدمة، فالبنوك الإلكترونية تساهم في تقليص تكاليف تقديم الخدمة من خلال تخفيض النفقات التي يتحملها البنك.
- خدمة البطاقات: فالبنوك الإلكترونية توفر عدة خدمات مميزة و ذلك لشريحة معينة من المتعاملين (رجال الأعمال) و كذا تقديم خدمات مجانية و الإعفاء من رسوم و عمولات الخدمات البنكية و الكثير من العمولات الخاصة[1].

رغم هذه المزايا فإن البنوك الإلكترونية لا بد أن يكون لها بعض المخاطر و تتمثل في:

- اتساع الهوة في علاقة البنك بالعميل: و ما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية و تعرض البنوك لعمليات نصب.
- صعوبة مراقبة حجم السيولة على البنك المركزي: حيث أن نظام البنك المحمول يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله و بأي مبالغ بضغطة على زر الكمبيوتر أو التليفون

[1] بودي عبد القادر، بودي عيد الصمد، "تكنولوجيا الانترنت كأداة لتمييز الخدمات المصرفية مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي: 27/26 أفريل 2011، ص10.

خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء زيادة أم نقصان.

أما عن مشروع البنوك الإلكترونية في الجزائر فهو يواجه صعوبات و عراقيل تجعل إقامة هذا المشروع شبه مستحيلة في الوقت الراهن، فباعتبار أن البنوك العمومية تسيطر على 90% من السوق المصرفية حيث لا يسمح لهذه البنوك بتخصيص الموازنات التي يحتاج لها مثل هذا المشروع، خاصة لأنها خرجت للنمو من تطهير مالي و إعادة رسملة كلفت خزينة الدولة 518 مليار دينار أما بالنسبة للبنوك الخاصة لا تزال تفتقد إلى إستراتيجية نمو تمكنها من تنويع و توجيه مواردها نحو الأنشطة الأكثر ضمانا و الأسرع ربحا.

و لتحقيق أي مشروع جديد لا بد من توفير ثلاث مقومات أساسية و هي[1]:

- الدقة في تحديد الهدف و وقت إنجاز المشروع.
- تخصيص الموارد المالية و البشرية اللازمة.
- توفير بيئة ملائمة (قانونية، صناعية، سياسية...) و لا يكفي أن تكون مساعدة بل يجب أن تكون محفزة.

المطلب الرابع: تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك.

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار و هو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي و مصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، و أهم هذه الأنشطة هي الاتجار بالمخدرات و الاتجار في الأسلحة المحضورة، و الاتجار

[1] منية خليفة، "الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتأهيل و عصرنة البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"،المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر ،يومي: 27/26 أفريل 2011،ص ص:9-11.

في السوق السوداء للسلع الهامة و الاستراتيجيات و العمولات و الرشاوى و الاختلاسات و الأموال الناتجة عن الفساد الإداري و السياسي و القروض المصرفية المهربة و الدعارة و تجار الرقيق و السرقات[1].

و يعود تزايد و انتشار ظاهرة غسيل الأموال لعدة أسباب و دوافع منها:

- انتشار الفساد الاقتصادي و المالي و المصرفي و الإداري و السياسي في مختلف دول العالم.
- ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى محاولة البعض التهرب من العبء الضريبي و كذلك نتيجة بعض الحواجز التي تمنع بعض التصرفات أو الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي بالعديد من الأفراد إلى البحث عن ثغرات للتحايل على هذه القيود.
- هناك بعض الدول تغض النظر عن مصدر الأموال غير الشرعية، و سمحت باندماجها في السوق المالي المحلي نتيجة ضغوط الحاجة إلى النقد الأجنبي، لزيادة حجم الاحتياطات الدولية و رفع أعباء الديون الخارجية و تمويل احتياجات التجارة الخارجية.
- احتدام المنافسة بين البنوك في ظل العولمة يسفر عن تزايد ظاهرة غسيل الأموال جزئيا، حيث يوجد تسابق محموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء و زيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة و كذلك العملات المختلفة[2].

يعتقد البعض أن لعمليات غسيل الأموال آثارا ايجابية على الاقتصاد الوطني، خاصة في حالة اتخاذ غسيل الأموال الصورة العينية، كإقامة شركات استثمار، أو بما

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص18.

[2] متناوي محمد، عبد الغني حريري، "أسباب و آثار ظاهرة غسيل الأموال و طرق محاربتها حالة بعض الدول العربية" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، يومي: 5/4 ديسمبر 2006، ص 10.

تتيحه من موارد مالية لإقامة مشروعات تنمية تفيد الاقتصاد الظاهر و تخفض من البطالة و تزيد الدخل القومي، و لكن هذه الإيجابيات لا يمكن مقارنتها و تبريرها أمام فداحة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة، و الموضحة في النقاط التالية:

- انخفاض الدخل الوطني من جراء هروب الأموال إلى الخارج، و خاصة مع إتمام عمليات غسيل الأموال خارج البلاد، حيث يتم استثمارها في دول أجنبية و تكون عوائدها في مصلحة تلك الدول.
- التأثير السلبي على توزيع و إعادة توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة، مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا و المستويات الدنيا في توزيع الدخل، و الذي قد يرسخ في المجتمع القيم السلبية، و يعمق اليأس في نفوس الشرفاء، فيتحلل المجتمع و يتعفن من داخله.
- الحد من فاعلية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها نتيجة عدم المعرفة بدقة لحجم التدفقات النقدية غير المحسوبة، الأمر يؤثر على مصداقية و فعالية قرارات صانعي السياسة النقدية.
- زيادة معدلات الضرائب، و فرض ضرائب جديدة لمواجهة نقص الدخل القومي.

تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل رئيسية، وهي[1]:

- مرحلة التوظيف (الإيداع): ترتكز عملية التوظيف على تحويل المال القذر إلى ودائع مصرفية، و من ثم توظيف الأموال في عدة حسابات، في بنك واحد أو أكثر سواء في الداخل أم في الخارج.

[1] دليلة مباركي، "غسيل الأموال"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون جنائي، جامعة باتنة، 2008،ص17.

- مرحلة التجميع (التعتيم): و تهدف هذه المرحلة إلى التمويه عن طريق إخراج الأموال المتفرقة ثم إيداعها في مؤسسات مالية و مصرفية أخرى من أجل قطع الصلة بين مصدر الأموال غير المشروعة و الحصيلة الناتجة عنها.
- مرحلة الدمج (التكامل): فبعد النجاح في إخفاء المصدر غير الشرعي للأموال، يأتي دور إدماج المال الذي تم تبييضه مجددا في دورة الاقتصاد المحلي أو العالمي و اختلاطها بالأموال المشروعة، و يتم وضع الأموال مرة أخرى في الاقتصاد كأموال معلومة المصدر، و عادة ما تكون البنوك طرفا أصليا مشاركا في هذه العمليات، و هذه المرحلة أكثر المراحل أمانا و الأقل خطرا و الأصعب اكتشافا[1].

الفهم الخاطئ لقانون النقد و القرض 90_10 رسم السوق السوداء لتصبح سوقا موازية ثم اقتصادا موازيا بعد ذلك، و أصبح هناك تساؤل عن موقع السوق الرسمية من السوق الموازية، و قد دلت الدراسات الاقتصادية التي قام بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري أن هناك 200 ألف تاجر و 700 سوق تنشط خارج القانون في الجزائر هذا يعني خارج القنوات المعلوماتية، إلا أن المعلومات الإحصائية للجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب، و بالتالي من الصعب على المقرر تبني الإحصائيات الرسمية في استشراف المستقبل، و تقدر بعض أطراف المعارضة الجزائرية أن حوالي 14 بارونا من بارونات هذه السوق استولوا علة ما مقداره 1400 مليار من الدينارات الجزائرية، أي أن الجزائر في وضعية يمكن أن نقول عنها أن هناك حقيقة سلطة و هناك غياب للدولة باعتراف حتى رئيس الجمهورية على اعتبار أنه القاضي الأول للبلاد، لذا نراه يصرح مطالبا الحكومة و بصفة رسمية إلى تشكيل فوج عمل يتكون من ممثلين من جميع القطاعات الوزارية و الهيئات المعنية للتصدي بظاهرة الرشوة و الفساد و استغلال النفوذ و المساس بالمال العام، و

[1] باكور حنان، مرجع سابق، ص62.

المطالبة أيضا بإعداد قانون يسهل مكافحة الرشوة و الفساد حتى تتطابق هذه الإجراءات مع الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، و هذه الإجراءات جاءت لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، فالسوق الموازية هي الجنة الضريبية لبارونات الاستيراد و بالملايير من الدينارات التي تثقل كاهل الخزينة، حيث تمثل السوق الموازية أكثر من 25% من مجموع النشاط التجاري الوطني و من أمثلة هذه الأسواق: سوق تاجنانت بولاية ميلة، سوق دبي بمدينة العلمة ولاية سطيف، مع الفرق بين الإمارات العربية المتحدة التي تعرف نموا كبيرا و هذه الأسواق التي تعرف قرصنة كبيرة خاصة قي مجال البرمجيات بالجزائر يتجاوز 84% و هي شكل من أشكال غسيل الأموال، إضافة إلى وجود أسواق أخرى بمغنية و الشلف و واد سوف و معسكر و وهران و غيرها، كما نجد تحايلات للتهرب الضريبي بالإضافة إلى ورشات التصنيع من الألبسة و العطور و قطع الغيار بدون رخصة أو دون احترام المقاييس الدولية المتعارف عليها[1].

كما تمارس في البنوك الجزائرية عمليات غسيل الأموال، و هذا منذ السنوات الخمس الأخيرة أين تفاقمت هذه الظاهرة و باعتراف السلطات المصرفية و القضائية، خاصة مع اعتماد الكثير من البنوك التي تنشط في الحقل المصرفي، دون احترام يذكر للقواعد الاحترازية المسيرة للبنوك رغم التعديلات التي تمت على قانون النقد القرض و لمرتين، على مدار ثلاث سنوات، فهناك النظام رقم 91_09 المؤرخ في 14 أوت 1991 و الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية، و هذا القانون لم تحترمه بعض البنوك الخاصة، و عندما نقول البنوك الخاصة يتبادر إلينا بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري اللذان لم يحترما هذا القانون،

[1] باكور حنان، مرجع سابق، ص ص:62-63.

مما أدى بها إلى الوقوع في متاهات غسيل الأموال ، و من الإجراءات المتخذة تم حلها[1].

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني.

إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية مرتبط أساسا بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي، و على اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي (98,01% من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2007)، إذ يشكل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني، فإن انخفاض أسعار البترول في شهر ديسمبر سنة 2008، مما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة، و على معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية و التي يعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية و برامج التنمية المختلفة.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي.

رغم التطور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي فإنه يتوقع بالنسبة للجزائر تراجع الصادرات النفطية و انخفاض عائداتها بسبب أثرين، الأول يخص الأسعار التي استمرت في الانخفاض بعد أن قاربت حدود 150 دولار للبرميل، و الثاني يتعلق بمستوى إنتاج النفط الجزائري المقدر بـ 1,26 مليون برميل بعد أن وصل إلى 1,42 مليون برميل يوميا، و يترقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط لأكثر من ذلك تطبيقا لقرارات منظمة الأوبيك، نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي و الأوروبي خلال

[1] باكور حنان، مرجع سابق، ص63.

2009، الذين يرابط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانفصام، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو 2,5%[1].

و الجدول الموالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر داخل و خارج قطاع المحروقات الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو الاقتصادي	2.4	1.9	3.1	6.8	5.1	5.2	5.5	5.8	4.6	5	4.5
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	–	5.5	5.3	6.1	4.6	4.8	4.8	5.4	4.9	5.5	5.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ.

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.9% سنة 2001، و يرجع السبب إلى انخفاض البترول إلى 24.9 للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 4.5% و 8.5 % منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد اكبر ارتفاعا له سنة 2003 بمعدل 6.8%.

و قد كان لارتفاع معدل النمو الاقتصادي هذا انعكاسا واضحا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت 9,1% في عام 2007 ليبلغ9,232,7 مليار دج، مقارنة مع 8,460,5 مليار دج في عام 2006، أما من ناحية الناتج المحلي الحقيقي

[1] عماري عمار،فالي نبيلة،مداخلة بعنوان" الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009،ص7.

فبلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4,6% في 2007 حيث بلغ 5,581,1 مليار دج مقارنة مع 5,335,7مليار دج في 2006، و قد سحل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي معدل نمو سنوي مركب بلغ 15,2% خلال الفترة من 2003 إلى 2007، في مقابل نسبة 4,2% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ذاتها[1].

إلا أنه في دراسة قام بها بنك ستاندرد تشارترييد البريطاني، فإنه يتوقع أن نسبة النمو في الجزائر لن تتجاوز 2,3% على عكس الأرقام التي تقدمها الحكومة و بعض المؤسسات العالمية و التي تتوقع بأن النمو في الجزائر سيكون في حدود 4%. و هذا راجع إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط خاصة و أن الجزائر تعتمد بصفة شبه كاملة على الإيرادات النفطية و التي ستتراجع إن بقيت أسعار النفط عند المستوى الحالي إلى حدود 34 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 78 مليار دولار سنة 2008.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة على برامج التنمية.

إن النظام المالي الجزائري يعاني من مشاكل عويصة معروفة في معضمها، و هي مشاكل قديمة لا علاقة لها إطلاقا بأزمة القروض العقارية عالية المخاطر و بالأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث أن المشاريع الاستثمارية الوطنية التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009/2005 لن تتأثر إطلاقا من جراء انهيار أسعار المحروقات، كما أن الاستثمارات التي سيتضمنها البرنامج الخماسي 2014/2010 قد تكون هي الأخرى و بالكامل في منأى عن الأزمة، أو في أسوأ الأحوال قليلة التأثر باعتبار أن مجموع أغلفتها المالية قد يكون في حدود 100 مليار دولار، حتى في حالة تجاوزت الاحتياجات التمويلية المبلغ المذكور فإن احتياجات الصرف التي بلغت عند نهاية ديسمبر 2008 حوالي 137 مليار دولار أمريكي تكون كافية لتلبيتها، بكل بساطة فإن القدرات التمويلية الجزائرية ستسمح لها

[1] عماري عمار، فالي نبيلة، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

بتحمل الآثار السلبية للأزمة خلال السنوات الخمس القادمة. و حسب اتجاهات الإنفاق الراهنة، فإن احتياجات التمويل بالعملة الصعبة مرشحة للزيادة بقدر كبير خلال السنوات القادمة ما لم تكن هناك سياسة وطنية تقشفية، و هو أمر مستبعد بسبب الضغوط التي تمارسها جهات أجنبية قوية على بلدان الفوائض النفطية، أي مطالبتها بالمساهمة الفعالة في دعم الطلب العالمي[1].

المطلب الثالث: الآثار الجانبية غير المباشرة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني.

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري لآثار جانبية غير مباشرة جراء الأزمة المالية العالمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأزمة الأخيرة كانت سببا في تجميد عملية هامة جدا تتمثل في فتح رأس مال (خصخصة) بنك القرض الشعبي الجزائري CPA التي كانت من المفروض أن تتم في بداية سنة 2008 لفائدة مجموعة من البنوك الأجنبية، لكن تداعيات الأزمة و ما لحق من خسائر بالبنوك المعنية بهذه العملية، جعلتها تتراجع أمام أولوية حشد مواردها لمواجهة الخسائر التي منيت بها من جراء الأزمة المالية، و كما أن السلطات الجزائرية بادرت بتجميد العملية تقديرا منها على أن الدخول في مثل هذه العملية في مثل هذه الظروف مجازفة بسبب عدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل الأسواق المالية[2].

[1] مجيطنة مسعود، الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر، المؤتمر العلمي الثالث عشر حول "الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية "، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، (1-2/04/2009)،ص ص:10-11.

[2] بن نعوم حمادو، أزمة الرهن العقاري(أسبابها و تداعياتها)، الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، (6-7/04/2009)، ص: 20.

- انخفاض سعر الصرف الأمريكي مقابل العملات الفاعلة الأخرى و خاصة اليورو و ما إنجر عنه من خسائر صرف مردها لطبيعة هيكل الواردات و الصادرات، ف 98% من الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن معظم الواردات من منطقة اليورو[1] و أكد كثير من الخبراء بأن أكبر مستعملي الدولار على غرار الصين و العربية السعودية و باقي الدول المصدرة للنفط لن تسمح بتراجع قيمة الدولار خوفا من رؤية الفائض المالي ينهار، خاصة و أن جزءا كبيرا منه موجود في الخزينة الأمريكية على شكل سندات، فهذه الدول ستتدخل من خلال عمليات شراء واسعة للعملة الأمريكية، كما أن البنك المركزي الأمريكي سيتدخل من أجل تفادي اتساع أكبر للعجز العمومي، أما فيما يتعلق بتراجع قيمة احتياطاتنا للصرف التي قد تنجر عن تراجع قيمة الدولار فقد نوع بنك الجزائر في العملات، حيث أن عملات احتياطاتنا للصرف هي: الدولار، الين، و اليورو.
- و من جانب آخر يحذر عبد الرحمن مبتول أستاذ في الاقتصاد في الجامعة الجزائرية من انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري في عدة عوامل أهمها أن 43 مليار دولار معرضة للتبخر بسبب توظيفها في سندات الخزينة الأمريكية بفائدة لا تتعدى 2%. و توقع مبتول أن تخسر الجزائر ما يقارب 30% من تلك السندات لو قامت بسحبها وبيعها.
- و حسب تقرير منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو) فإن تضخم المواد الأساسية بلغت نسبته أكثر من 25% عام 2007 و سترتفع مع نهاية عام 2008 إلى 45%.
- إن دخول الاقتصاد العالمي في كساد سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة و المحروقات بشكل حاد خاصة و أن الاقتصاديات الآسيوية مرتبطة بشكل كامل مع الاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة ركود ممتد من سنتين إلى ثلاث

[1] نفس المرجع ، ص: 20.

سنوات طبقا لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و عليه فإن أسعار البترول ستتأثر بشكل كبير و تنهار على إثرها أسعار الغاز الطبيعي، الذي لا يتجاوز سعره الحالي 50% بالمقارنة مع أسعار البترول، و في هذه الحالة ستتراجع مداخيل الجزائر إلى مستويات خطيرة[1].

- إن تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية (أزمة كساد)، سيؤدي حتما إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الحمائية[2].

إضافة لما سبق ذكره من آثار للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، هناك آثار أخرى نلخصها فيما يلي:

- تأثير الأزمة على التجارة الخارجية:تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر على تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى، بسبب ضمور القطاعات الأخرى، إذ أن الصادرات خارج المحروقات و إن إرتفعت من 225 مليون دولار عام 2005 إلى 1,2 مليار دولار عام 2008، فهي تظل في غالبيتها عبارة عن مواد منجمية و مشتقات بترو كيماوية و بترولية.

من جانب آخر، تميزت سنة 2007 ببروز ظاهرة جديدة، تمثلت في مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات و الفائض الجاري الذي يقدر بـ 30,60 مليار دولار مع ذلك بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في تشكيل ميزان المدفوعات جد ضعيفة، خاصة أمام التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني[3].

---

[1] عبد الرحمن مبتول، استمرار الأزمة المالية العالمية سيلحق أضرارا بالاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول"الأزمة المالية العالمية"، 2008/12/5، متاح على الموقع: html.
http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871

[2] نفس المرجع

[3] عماري عمار،فالي نبيلة،مرجع سابق،ص11.

جدول رقم (5): تطور رصيد الحساب الجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري (مليار $)	8,93	4,36	11,12	21,72		
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (مليار $)	7,57	3,65	9,25	16,94	17,73	29,55

مصيطفي عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص: 126.

Banque d'Algérie, rapport 2008

إن المتفحص لطبيعة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، فإنه يوجد نمطا ضعيفا للتشابك بين القطاعات الاقتصادية، و هذا يعني من دون شك أن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين الأنشطة الاقتصادية و القطاعات يتميز بكثرة فجواته، فالاقتصاد الجزائري يكاد يستورد أكثر احتياجاته الاستهلاكية و بنسبة أكبر من احتياجاته الاستثمارية، و بسبب انخفاض أسعار البترول و بالتالي إيرادات الدولة فإن قدرة الاقتصاد الجزائري للاستيراد ستواجه تحديات كبيرة و صعوبات كثيرة إذا ما استمرت و طال أمد هذه الأزمة المالية العالمية[1].

من جانب آخر، تشير إحصائيات البنك المركزي لسنة 2008 تراجع نسبة تغطية واردات السلع و الخدمات مقابل احتياطي الصرف إلى قرابة 36 شهرا مقابل 40 شهرا العام 2007، و يرتقب أن تعرف هذه النسبة تراجعا مستمرا بالنظر إلى استمرار نمو الواردات الجزائرية بنسبة تفوق الـ 10 بالمائة سنويا.

[1] عماري عمار، فالي نبيلة، مرجع سابق، ص: 11.

نشير هنا إلى بروز ظاهرة خطيرة جدا خلال السنوات الأخيرة في ظل الطفرة البترولية و هي التفاقم الرهيب لفاتورة الواردات التي تجاوزت حدود 40 مليار دولار خلال سنة 2008 و يتوقع ارتفاعها بـ 5 بالمائة نهاية 2009، لعدة أسباب فنية و أخرى اقتصادية، منها الانخفاض الكبير في سعر الدولار الذي يمثل بالنسبة للجزائر عملة التصدير بنسبة 98 بالمائة من الصادرات مقابل الاورو، الذي يمثل بالنسبة للجزائر 60 بالمائة من الواردات السنوية، حيث تراجعت قيمة الدولار من 1,28 دولار للاورو الواحد في جانفي 2009 إلى 1,42 نهاية شهر جويلية من نفس السنة، كل هذا يشكل تهديدا للاقتصاد الجزائري في ظل هذه الأزمة المالية العالمية. إضافة إلى طبيعة الهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد و بشكل كبير على النفط مع ضعف الاقتصاد الحقيقي و ضعف تشابكه القطاعي.

معدل التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلبا على أسعار المواد الأساسية مما رفع من نسبة التضخم حتى في الدول المتقدمة. و الجدول الموالي يبين تطور هذا المعدل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة[1].

الجدول رقم (6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
اسعار المواد الاساسية	2,2	4,7	5,2	5,1	5,8	6,5
التضخم	0,34	1,4	3,5	1,6	2,5	4,4

المصدر: مصيطفي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 126.

Banque d'Algérie, rapport 2008.

[1] عماري عمار ،فالي نبيلة،مرجع سابق،ص8.

- حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة الممتدة من فيفري 2008 إلى فيفري 2009 قد بلغ 4,7% متجاوزا المعدل المسجل في 2007 عندما بلغ 4,4%، بعدما شهد استقرار في حدود 2,5 بالمائة في السنوات الأخيرة و لم ترتفع إلا في 2007 حيث تم تسجيل نسبة 4,4% بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة، و ترجع هذه الزيادة في معدل التضخم إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية بـ 6,3% و زيادة بـ 9,5% في المنتجات الغذائية و 18,8% في المواد الغذائية الطازجة، و زادت أسعار المنتجات المصنعة بـ1,9%، و الخدمات بـ 6% و المنتجات الغذائية المصنعة بـ 1,0%[1].
- بداية مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014) انخفض معدل التضخم بـ 2.5 نقطة مئوية عن سنة 2009 وهذا رغم زيادة كمية النقود بـ10.7 نقطة مئوية في نفس الفترة, ولعل سبب هذه الزيادة في سنة 2010 تعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو[2].

المبحث الثالث: تأثير العولمة على السياسة السعرية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الوضع الاقتصادي الجزائري، و تأثير العولمة على أسعار السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تأثير العولمة على أسعار السلع الاستثمارية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري الراهن.

تزخر الجزائر بقدر وافر من الموارد الطبيعية و البشرية تؤهلها بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم، إذا ما استغلت بشكل عقلاني و رشيد لتعزيز مسار التنمية الاقتصادية، و هذا

[1] نفس المرجع،ص: 8.

[2] مراد مرمى، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، ابحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1 ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 12/11 مارس 2013، ص 432 .

لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي قي العقد الأخير من القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين.

1-**الإمكانيات الطبيعية:** تعتبر الجزائر ثاني دولة إفريقية، و عاشر بلد على المستوى العالمي من حيث المساحة، تشكل الصحراء نسبة 87% من إجمالي المساحة، و تنتشر سهول خصبة على امتداد الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، أما المناطق الوسطى فتنتشر السهوب و الأراضي الرعوية، و قد أتاح لها الموقع الجغرافي فرصا كبيرة في إطار تنمية علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية و أمريكا، إضافة إلى ذلك فهو يعطيها سمات طبيعية بارزة تؤهلها لأن تكون دولة ذات اقتصاد متطور. تمتاز بمناخ متنوع كان سببا في تنوع محاصيلها الزراعية، ففي الساحل زراعة الخضر و الفواكه بينما في المناطق الوسطى تنتشر زراعة الحبوب، في حين توفر الواحات الواقعة في أعماق الصحراء قدرا لا بأس به من التمور، و تزخر المناطق الجبلية بغابات كثيفة كفيلة بتوفير الخشب و الفلين، أما المعادن فهي متنوعة (الفوسفات، اليورانيوم، الذهب، الزئبق، الرصاص، الزنك)، إلى جانب خام الحديد و الثروة الطاقوية التي تتواجد بالصحراء. و من جانب المياه تتوفر الجزائر على عدد معتبر من السدود بإمكانها استيعاب كميات كبيرة من المياه و تخزينها من أجل الاستعمال المتعدد الأوجه، إضافة إلى الأنهار و الأودية[1].

2-**الإمكانيات البشرية:**عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين نموا سكانيا معتبرا، إذ بلغ عام 2004 حوالي 31736053 نسمة بمعدل نمو طبيعي مساويا لـ 1,28%، و ذلك مقابل 30,99 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي 1,40% في عام 2000، م بلغت الفئة النشيطة في الجزائر حتى عام 2002 ما يقارب 9 ملايين نسمة إلا أن القوة العاملة فعلا لم تتجاوز 5438000، نسمة موزعة على مختلف قطاعات العمل

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص275.

في حين أن فئة البطالين و في نفس السنة قد تجاوزت 2413000 نسمة أي بنسبة 26%.

من جانب آخر، توقعت دائرة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، أن يرتفع عدد السكان الجزائريين من 39 مليون في 2013 إلى 46.5 في العام 2025 قبل أن يستقر العدد في حدود 55 مليون بين سنتي 2050 و 2100، و استندت هذه التوقعات – ضمن تقريرها الصادر في جوان (2013) حول السكان في العالم– على تباطؤ قوي في النمو الديموغرافي، و انخفاض حاد في معدلات الخصوبة و شيخوخة السكان و زيادة متوسط العمر المتوقع.

و يتوزع سكان الجزائر بين الريف و المدينة حيث تشغل المناطق الحضرية كثافة سكانية عالية تقدر بـ 58% من مجموع السكان، في حين أن المناطق الريفية لا تشغل سوى 42%، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عزوف الأفراد عن ممارسة النشاط الزراعي و سعيهم نحو ممارسة الصناعة في المدن (نتائج السياسة الاقتصادية للسبعينيات من القرن العشرين)، إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية في هذه المناطق خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

3-القطاعات الاقتصادية: سنحاول الإحاطة بأهم ما تتميز به القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل جد مختصر.

أ- المقومات الطبيعية والمالية و البشرية للزراعة: تكتسي الزراعة أهمية بالغة على المستويين الوطني و الدولي، و مع انفتاح اقتصاديات العالم و اتساع نطاق التبادل التجاري و الخارجي أصبحت لها مكانة قوية على الصعيد الدولي.

فالزراعة الجزائرية كانت و مازالت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني لذلك و ابتداءا من 1997 حظيت باهتمام خاص، و تدعم القطاع ببرنامج التنمية الزراعية

الوطني و الذي يرتكز على أربعة محاور أساسية[1]: –ترقية المزارع بفضل إنعاش الاستثمارات – تقسيم مخاطر تمويل المزارع – تكييف المزارع بالاستعمال الفعال للموارد الطبيعية – مشاركة المزرعة في خيار الاستثمار بفضل اللامركزية و تتبع الهيئات الإدارية مشاركة الفلاح مع تعزيز دور المنظمات المهنية.

إضافة إلى ذلك فهي تمتاز بمجموعة من المقومات كما يوضحه الجدول الآتي[2]:

جدول رقم (7): المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية.

المؤشرات	الوحدة	2000	2001	2002	2003
إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	مليون هكتار	7,5	7,665	8,228	----
إجمالي المساحة المروية	مليون هكتار	0,56	0,56	0,605	----
إجمالي المساحة الغابية	مليون هكتار	----	0,4235	0,4280	----

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz.

إن أهم المنتجات الزراعية في الجزائر هي: الحبوب، الكروم، الحوامض، التمور، الزيتون، المشمش، إضافة إلى منتجات الزراعة الصناعية كالقطن، البنجر، الطماطم و التي تشهد تشهد تطورا ملحوظا من أجل سد حاجات البلاد الصناعية.

و باعتبار أن محصول القمح هو الغذاء الأساسي لسكان الجزائر فإن منتوج سنة 2004 بلغ 40,312 مليون قنطار، في ظل احتياجات سنوية تقدر بـ 60 مليون

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، مركب الفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2004، ص53.

[2] الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

قنطار، و عليه فإن هذا القدر من الإنتاج لا يكفي لسد الاحتياجات السكانية. و في إطار البرنامج السابق ذكره ارتفعت الأراضي الصالحة للزراعة عام 2004 إلى ما يقارب 9 مليون هكتار منعا 30% حكومية، 70% تابعة للقطاع الخاص.

كما تتوفر الجزائر على موارد بشرية و مادية معتبرة تساهم في رفع الإنتاج الزراعي. فقد بلغت القوة العاملة النشيطة في هذا القطاع حوالي 7000000 نسمة موزعين بين القطاعين العام و الخاص. و فيما يخص التكنولوجيا المطبقة في مجال الزراعة، فقد وصل عدد الجرارات المستخدمة إلى 93700 جرار سنة 2001 و وصلت كمية الأسمدة المستعملة لزيادة الخصوبة إلى 105 ألف طن عام 2002[1].

ب-المقومات الطبيعية و المالية و البشرية للصناعة: تزخر الجزائر بموارد طبيعية و بشرية هائلة تؤهل القطاع الصناعي لأن يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، و يمتا بجملة من المقومات نوجزها فيما يلي:

1-**موارد الطاقة:** تتمثل في البترول و الغاز الطبيعي و الكهرباء. فالبترول يعد مصدرا أساسيا للعملة الصعبة، إذ شكل إلى جانب الغاز الطبيعي نسبة 98% من الصادرات الجزائرية، و قد بلغ إنتاج الجزائر لسنة 2004 ما يقارب 222 مليون طن من البترول و من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر إلى 02 مليون برميل يوميا سنة 2010، و هذا بفضل الزيادة في الاستثمارات و عقود الشراكة ففي سنة 2004 تم التوقيع على 08 عقود شراكة تخص 10 مناطق استغلال تغطي مساحة 104265 كلم مربع بمبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار. أما في مجال الغاز الطبيعي فتعد الجزائر ضمن الدول الأولى في العالم، فهي تحتل المركز الخامس من حيث الاحتياطي العالمي، حيث بلغ الإنتاج لسنة 2004 ما يقارب 144,3 مليار متر مكعب مقابل 137,6 مليار متر مكعب

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص277.

سنة 2003 و يرجع سبب ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي إلى بداية إنتاج حقول جديدة في الصحراء و التوسع في الشراكة. و في مجال الكهرباء بفضل إنتاج حقيقي قدر بـ 6731 ميجاوات سنة 2004، أصبحت نسبة التغطية تعادل 95%، و هي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون و التنمية الأوروبية بعدد إجمالي للمشتركين 5342720 مشترك، تشرف على توزيعها شركة سونلغاز[1].

2-**الموارد التعدينية:** سنبين بعض المقومات على سبيل المثال: الحديد تعد الجزائر ثاني بلد عربي إنتاجا بعد موريتانيا، أما الفوسفات فيشكل قاعدة أساسية للقطاع الزراعي لما يوفره من أسمدة، و يعتبر جبل العنق جنوب تبسة أكبر منجم للفوسفات في الجزائر، إضافة إلى المعادن الأخرى كالنحاس، و الذهب، و الزنك و الرصاص و غيرها و التي تتوفر بكميات معتبرة و في مناطق مختلفة من البلد.

3-**الموارد البشرية:** إن بناء قاعدة صناعية متينة لا يتم باستيراد مركبات ضخمة، فالتنمية الحقيقية ترتكز على أسس تشرف عليها كفاءات علمية و تقنية وطنية، كما أن التحكم في الميادين التكنولوجية المعقدة يتطلب امتلاك عدد كبير من الخبراء، و من أجل ذلك و في ظل مسايرة الثورة التكنولوجية في العالم، كان لزاما على الجزائر أن تتماشى مع مقتضيات العصر، فسعت إلى اكتساب المهارات و الخبرات اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية و خلق فضاءات للتكوين من خلال إنشاء الجامعات و المعاهد التقنية، و إرسال بعثات إلى الخارج قصد التكوين و الإطلاع على أحدث المعلومات و المبتكرات العلمية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بتكوين العمال داخل المصانع و مراكز التكوين المهني، فالقطاع الصناعي يشغل ما يقارب 504000 عامل تتوزع بين كل من الصناعة الإستخراجية بفروعها المختلفة و الصناعة التحويلية بمختلف أقسامها، إضافة إلى قطاع البناء يشغل حوالي 86000 عامل.

[1] نفس المرجع، ص 277.

إلى جانب التكنولوجيا و اليد العاملة تعد رؤوس الأموال إحدى المقومات الأساسية للصناعة، تماشيا مع النهج الرأسمالي فتحت الدولة الجزائرية المجال أمام إسهامات القطاع الخاص إبتداءا من 1989/05/20 (دستور فيفري 1989 أقر النظام الرأسمالي)، و كذلك فتحت المجال لدخول المستثمر الأجنبي و خاصة منذ ماي 1994، و أصبحت القدرات المالية الآن أفضل مما كانت عليه في بداية التسعينات من القرن الماضي، إذ استطاعت الجزائر استقطاب 920 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي ستة 2002، و زاد سنة 2003 ليصل في حدود مليار و 400 مليون دولار.

المطلب الثاني: تأثير العولمة على أسعار السلع الاستهلاكية.

مما لا شك فيه أن للعولمة آثارا جمة على أسعار السلع الاستهلاكية (مهما كان مصدرها سواءا زراعيا أو صناعيا أو خدميا) و سنبين تأثيرها على جملة الأسعار بغض النظر عن مصدرها.للوقوف على مدى مسايرة أسعار السلع الاستهلاكية للتطورات العالمية من جهة و ملاءمتها للإمكانيات الفردية من جهة. يجب الرجوع أولا للحاجات الأساسية للفرد بصورة عامة و مقارنة هذه الحاجات بالنسبة للإنسان الجزائري، فالحاجات الغذائية يحدد من خلالها المعدل المطلوب يوميا للحفاظ على الحالة الصحية لأغلبية السكان و ذلك من خلال كميات (طاقوية، بروتينية، دهنية)، إذ تعتبر الحاجات الطاقوية للفرد بمثابة التغطية الضرورية المتوسطة، عن طريق استهلاك الطاقة اللازمة خلال ساعات العمل، أو النشاطات التي يقوم بها بصفة عامة، فلتجديد قوة العمل اللازمة للقيام بأي عمل لا بد من توفير حاجيات الجسم الأساسية من المواد الغذائية على أن تكون هذه الحاجات متوازنة التراكيب، من حيث احتوائها على العناصر الأساسية وفق معايير صحية معينة[1]، فالأستاذ أوتري حدد عدد مجموعة من الكميات و اقترحها لكي تكون الوجبة الغذائية المتوازنة حيث ركز فيه على

[1] عيد الكريم عيون، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص28.

المصادر الأكثر غنا بالمواد الأساسية، و الجدول الموالي يوضح الوجبة الغذائية المقترحة حسب الأستاذ (الأوتري):

جدول رقم (8) الوجبة الغذائية المعدلة حسب أوتري

الوحدة: كلغ/الفرد/سنويا

المنتوج	الكمية المقترحة	الفرق الهامشي
الحبوب	180	5,33-
البطاطا	30	4,40-
الخضر الجافة	6,5	5,79-
الخضر الطازجة	50	12,20+
سكر و مشتقاته	22,5	6,86+
اللحوم	18	2,32+
البيض	03	1,94+
حليب و مشتقاته	80	18,65+
الأسماك	04	1,80+
المواد الدسمة	13	2,29+

المصدر: عبد القادر فاضل، التنمية الزراعية و الاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2009، ص233.

من الجدول السابق نستنتج أن أوتري قام بتخفيض استهلاك السلع ذات المصدر النباتي من حبوب و بطاطا و خضر بحوالي 17,27كلغ هذه الكمية تقارب نسبة الزيادة الحاصلة في استهلاك الحليب و مشتقاته، فرغم كل هذه الزيادات الحاصلة غير أن الوجبة الغذائية تبقى ذات أصل نباتي، حيث نسبة الحبوب تمثل 40% أي 180كلغ/سنويا من إجمالي الوجبة

السنوية المقترحة، و بصفة عامة فإن الوجبة المقترحة شهدت زيادة عامة على تلك المسجلة سنة 1980 بما يقارب 29 كلغ تقريبا، و هذا من أجل إيجاد نوع من التوازن في الوجبة الغذائية[1]، إن سوق السلع الاستهلاكية الجزائرية يتطور بسرعة و يقويها سياسة أجرية حيوية و حجم التحويلات العامة و الخاصة المتزايدة الضمنية و الصريحة التي تحمي طاقة شراء الأسر التي تتقدم في السوق، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (9): تطور الاستهلاك العام.

السنوات	1995	1998	1999	2000	2001
الاستهلاك المتاح(مليار دج)	1167	1662	1840	1900	2140
الاستهلاك العام(مليار دج)	1112	1546	1660	1720	1840
استهلاك عن كل فرد(دج)	29700	52400	55300	56400	59400

المصدر: عبد اللطيف بن اشنهو- الجزائر اليوم بلد ناجح- نشر الوكالة الوطنية للفنون المطبعية- الرغاية الجزائر، 2004، ص78.

كما شهد المستهلك الجزائري خلال السنوات الأخيرة (2000-2004) تحسنا حقيقيا في قدرته الشرائية، فقد تضافرت كل المساعي و الجهود تقريبا لتمكين المستهلك الجزائري من استعادة تلك القدرة التي لم يشهد لها مثيل منذ السبعينات من القرن الماضي و مرد ذلك يكمن في المقام الأول في الرفع من الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999، ثم في الأسعار في المقام الثاني التي أثبتت حكمة معتبرة من خلال نمو يقل عن نسبة 2% كوتيرة سنوية. و قد نجم عن هذا التحسن في القدرة الشرائية ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة أزيد عن 5,4% كمتوسط في الفترة الأخيرة (2000-2004)، و اختفت الندرة أخيرا. فالتحويلات

[1] عبد القادر فاضل، التنمية الزراعية و الاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996،ص233.

العامة إلى الأسر التي تبلغ 400 مليار دج تكون مثبت مهم للمرتبات و الاستهلاك، و في الواقع استهلاك الأسر أهم بكثير مما بيناه بسبب المرتبات التي يدفعها القطاع غير الرسمي و بسبب المساعدات المالية الضمنية الممنوحة للمستهلكين بفضل أسعار الطحين و الخبز و الماء و الكهرباء و المنتجات النفطية و الغازية و تسيير الإيجار، فتقييم هذه المساعدة المالية ألتعقلي لاستهلاك الأسر المتبصر يجعل هذه المساعدة المالية تبلغ تقريبا 200 مليار من الدنانير الجزائرية أي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما يرفع الاستهلاك الظاهر تقريبا 12%، و يحرر الطاقة الشرائية على نفس القدر، و هذه الطاقة الشرائية تؤثر على الأسواق دون أن تأخذ الدخول التي ولدها القطاع غير الرسمي في الاعتبار و بعض المنتجات توضح هذا، ازدهار الاستهلاك الهائل و من بين هذه المنتجات نجد الأدوية، ينفق الجزائريون 140 مليار دج سنويا للمداواة (1,8 مليار دولار أي 60 دولار أمريكي لكل ساكن)، و تدفع الأسر مباشرة 40% من هذا المبلغ، و يدفع الضمان الاجتماعي 35% و الميزانية العامة تدفع 25% من نفس المبلغ[1]، و إذا استثنينا نفقة التجهيزات (أي 15% من المجموع) فما يقارب نصف النفقات تدفع لبيع الأدوية و تشتري الأسر نصف تلك الأدوية مباشرة دون تسديد، فسوق الأدوية الجزائرية المقيم بأكثر من 50 مليار دينار جزائري أي أكثر من 600 مليون دولار هو السوق الثالثة في إفريقيا بعد سوق مصر و سوق جنوب إفريقيا، و يواجه ما يناهز 20 منتج محلي و هم بصفة عامة مشتركون مع منتجين آخرين تنافس 70 مستورد و هؤلاء المنتجون يلبون 20% من الطلب، و أهم مستورد هو مؤسسة صيدال التي تبيع أكثر من 50% من الإنتاج المحلي.

فبالرغم من التحسن الملحوظ في الإيرادات المالية فإن الأسعار الاستهلاكية لم تعرف الاستقرار نظرا للتبعية الغذائية للخارج حيث زادت الواردات لتصل سنة 2004 كمبلغ إجمالي قدر بـ 18,19 مليار دولار، ذلك بزيادة سنوية قدرها 4,4 مليار دولار مقابل 1,13

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 78.

مليار دولار سنة 2003. و شملت هذه الزيادة مجموع فصول الميزان التجاري بنسبة 35% للمواد الغذائية و 42% للتجهيزات، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على العلاج العنيف المتمثل في برنامج التعديل الهيكلي تبقى النتائج الاقتصادية خاضعة إلى التقلبات العنيفة في غالب الأحيان لأسعار البترول و الظروف المناخية التي تؤثر بقوة على تطور الناتج الداخلي الخام و تجعله غير مستقر (و غير مؤكد في كثير من الحالات). و عموما فأسعار السلع الاستهلاكية تبقى دائما عرضة للتقلبات في السوق العالمية و منه فتتأثر تأثيرا مباشرا بالعولمة و سلبياتها و هذا راجع لجملة من الأسباب[1]:

1-عجز في المواد الغذائية الرئيسية (نقص الإنتاج المحلي) بدرجات متفاوتة، فهو مرتفع بدرجة كبيرة في السكريات و الحبوب و بدرجة أقل في اللحوم و البيض .

2- الزيادة المفرطة في اعتماد البلاد على الاستيراد الخارجي لتغطية هذا العجز الذي يكلف أعباء مالية معتبرة مما يؤثر مباشرة على زعزعة أسعار السوق الداخلية و يؤثر بدوره على حجم استهلاك الفرد.

3- إن سياسة تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الاستيراد الذي تعتمد فيه الدولة على جزء هام من عائداتها البترولية لا يمكن اعتبارها ضمان أكيد لاستمرار المحافظة على سياسة الأمن الغذائي نظرا لبروز مشكلة بحجمها و أبعادها الخطيرة، و المهم في الأزمة الحالية و الذي أضحى كسلاح فعال يستعمل في الضغط على البلدان النامية من قبل بلدان القرار خدمة لأهدافها المتمثلة في الهيمنة السياسية و الاقتصادية.

و من خلال هذه التحاليل يتضح لنا أن أفضل طريقة للوصول إلى سياسة سعرية مستقرة تتماشى و القدرة الشرائية للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، و تفادي الآثار السلبية للعولمة من جهة أخرى، هو رفع الإنتاج تماشيا مع متطلبات السكان المتزايدة تبعا

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق،ص 281.

لمعدلات نموهم المرتفعة من جهة، و ارتفاع وعيهم الغذائي من جهة أخرى، و هذا عن طريق:

- زيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة.
- حشد و توفير المزيد من القوة العاملة للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي.
- استعمال مختلف التجارب و النظريات و الطرق العصرية في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: تأثير العولمة على أسعار السلع الاستثمارية.

لقد اختارت الجزائر العدول عن الأسطورة التصنيعية لاقتصاد مغلق لصالح اقتصاد مفتوح، و بالتالي حددت الأولويات من أجل الاستحواذ على السوق الداخلي من خلال المؤسسات المتموقعة على أراضيها، و يوجد الكثير مما يمكن عمله، فهناك خمسة أسواق رئيسية تستحق العناية و مرتبطة بالأسواق العالمية و منه فأسعارها تتأثر بالعولمة الاقتصادية إيجابيا و سلبيا (سواء من حيث مدخلاتها أو مخرجاتها) و هي[1]:

1-سوق بناء التجهيزات الكبرى: الدولة و سونا طراك تتبنيان الكثير من التجهيزات الكبرى: بقيمة 06 مليار دولار سنويا، لكن الجزائر تنقصها المؤسسات الناجعة الكبرى للتكفل بمثل هذه التجهيزات و من بينها هناك 50 تجهيزا أنجز في الفترة من 2000 إلى 2004 من طرف مؤسسات أجنبية، و هذا يسبب تضييع أرباح اقتصادية ومالية هامة، و لحسن الحظ هناك مجموعة من المؤسسات الجزائرية و الأجنبية قد تشكل من أجل التكفل بالمشاريع الكبرى.

2-الصناعة الغذائية: إن الصناعة الغذائية بموجب رقم أعمالها، هي الصناعة الأولى في البلاد و تشغل عشرات آلاف من العمال، هذه القوة لا تخفي جيدا نقطتي ضعفهما: ممونة

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص281.

من الخارج، و تستمر كذلك في استيراد أهم المواد الأولية و التجهيزات و منه فأسعارها عرضة للتقلبات في أكبر الأسواق العالمية، و منه فالقيمة المضافة المحلية ضعيفة و لكن هذا الضعف يشير بنفسه إلى التطورات الممكنة في سوق يحتله تقليد المؤسسات المحلية التي تنشط المجمعات الدولية الكبيرة في مجال الحليب، المشروبات الغازية في مصانع الجعة و المجابن، و سيتحدد مستقبل الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل العولمة على ثلاث اتجاهات:

- اتصال أكثر ديناميكية مع النشاطات الزراعية العليا التي تشجعها الدولة في إطار سياسة الدعم.
- إنتاج الفواكه و الخضر و الأسماك و الحليب التي سجلت الجزائر فيه بعض التأخر بالمقارنة مع جيرانها.
- إدخال صناعة وسائل التعبئة و نظام الحاضنات، لأنها آلية متعددة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كثير من الدول و في مجالات متعددة (دراسات الجدوى، استشارات قانونية، دعم فني، دعم مالي، دعم إداري أو تسييري، دعم تسويقي). و في هذا الإطار نشير إلى ما قامت به وزارة الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من فتح مركزين لدعم الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2002، أحدهما في مدينة وهران بالغرب الجزائري، و الآخر في مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، و هو ما يعد حدثا بارزا بالنظر إلى الأهمية التي أصبح يحظى بها هذا القطاع في الجزائر[1]. و منه يمكن تشكيل فرع الصناعة الغذائية على أسس و قواعد سليمة و دائمة.

[1] مقالة للدكتور رحيم حسين بعنوان(نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 02 سنة 2003،ص169.

3-سوق النقل البحري: تستورد الجزائر 88% من بضائعها على متن بواخر أجنبية، ففاتورة النقل البحري ثقيلة في ميزان المدفوعات دون أن ننسى عامل الأمن بالنسبة للتموينات في حالة حدوث توتر في الأسواق مما يضفي عدم استقرار آخر على أسعار مختلف السلع الاستثمارية و الاستهلاكية على السواء و بالتالي تبقى عرضة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية، فقد حان الوقت لإعادة بناء الأسطول الجزائري بصفة إيجابية و تحديث تسييره.

4-المواصلات السلكية و اللاسلكية: لقد سجلت كل من المهاتفة و الانترنت قفزة إلى الأمام من خلال تمركزها السريع، و تحديث منظومة الدفع المكثف، و يؤكد الخبراء أن آفاق هذه الوسائل في السوق واعدة خلال السنوات (2004-2015). بل هناك من يقول أن كثافتها الذاتية ستكون بنسبة 60% في سنة 2015. إننا نشهد سوقا نشيطا و تنافسيا و متنوعا، و من أجله ستخوض التجهيزات الكبرى معركة تنافسية حادة.

و بالنسبة للجزائر فإن رهاناتها في ظل العولمة للسنوات القادمة يتمثل في العمل على إشراك أكثر للعمل المحلي في هذا القطاع بمختلف أشكاله: تصنيع، مراكز، منتهيات، وسائل نقل، و كذا إنتاج خدمات مثل تركيب المنظومات و مراكز النداء. لكن الاستحواذ على السوق المحلي يتوقف على إدخال ديناميكية على مؤسسة (الجزائر للاتصالات)، و في الوقت الحالي فإن هذه المؤسسة ما زالت تسير بثقافة النظام الاشتراكي (تاريخيا)، إنها تنتج الكثير من ردود الفعل البيروقراطية و لا تهتم برهانات سوق عالمية تنافسية، و من الحتمي بالنسبة لها أن تحدد إستراتيجية للاستحواذ أو لاستعادة استحواذها على السوق و على المنتجات و الخدمات المختلفة التي يرغب فيها الزبائن و من المؤكد أن مؤسسة أوراس كوم التي تورد لها المعدات مستعدة لمرافقتها من أجل التحكم الأفضل في

مستقبلها التجاري، و ستكون الآثار التدريبية على المتعاملين أكثر إيجابية، و يكون النشاط الاقتصادي المحلي مدعما أكثر[1].

5-سوق تمويل المؤسسات الكبرى: هماك العديد من المؤسسات الجزائرية الكبرى و التي تملك مخططات استثمار طموحة، كما هو الحال بالنسبة لسوناطراك، و سونلغاز، الخطوط الجوية الجزائرية، نفطال و غيرها من المؤسسات، و لا تتطلب إلا تمويلها و لو جزئيا على الأقل، من الموارد المتاحة، و وضعها في مأمن من تقلبات الصرف و التكاليف المفرطة للقروض، و على المؤسسات و البنوك أن تحسن من هندستها المالية من أجل إعادة الإستلاء تدريجيا على على حصة للتمويل على المدى الطويل. و للمساعدة على ذلك، فقد وضعت عدة آليات:

- إدخال الشراكة في قطاع المحروقات.
- وضعت الخزينة إبتداءا من سنة 2002 أداة مرجعية لنسب الفوائد، و تمثل نسب سندات الخزينة الخطر السيد أو الخطر الصفر، و تسمح هذه الآلية لسندات الدولة، برسم مستوى و تطور النسب في السوق و مع بداية 2004 زادت نسب المردودية لقيم الخزينة في الانخفاض تحت ضغط السيولات، لتنتقل مردوديات السندات بأجل سنة واحدة من مستوى 2,25%-2,5% في جانفي 2003، إلى 3,00%-3,25% في نوفمبر من نفس السنة.
- مما سبق يمكن القول أن العولمة الاقتصادية أثرت بصورة جذرية على أسعار السلع الإستثمارية، و بالخصوص أسعار الإنتاج الصناعي، فإجمالا و على اعتبار أن 1989 (سنة الأساس)، تضاعفت الأسعار الصناعية للقطاع العمومي سنة 2004 تقريبا 09 مرات، 912,0 نقطة بالنسبة للصناعات خارج المحروقات، 905,5 نقطة بالنسبة للصناعات الخفيفة، فالزيادات المتتالية للأسعار شهدت من سنة 1998 إلى

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص283.

غاية سنة 2000 وتائر عالية جدا، و إبتداءا من سنة 2001 يلاحظ تذبذب في الأسعار، و ارتفاعا في بعض القطاعات مما جعلنا نستنتج استقرارا نسبيا عموما.

و في سنة 2003 عادت الأسعار للارتفاع مرة أخرى (3,8%) و استمرت هذه الزيادة حتى سنة 2004، فخلال هذه السنة تميزت بمعدل 4,5% للصناعات خارج المحروقات و 4,4% للصناعات الخفيفة، و عموما فإن الزيادة السابقة الذكر تختلف من صناعة لأخرى[1].

المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للعولمة المالية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تدهور الطبقة الاجتماعية في الجزائر بفعل آليات السوق، و إلى مدى مساهمتها في تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، و بالإضافة إلى آثار اجتماعية أخرى للعولمة المالية.

المطلب الأول: تدهور الطبقة الاجتماعية في الجزائر بفعل آليات السوق.

إن سياسة الاستقرار المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي أصبحت تعتبر كنموذج يتضمن إجراءات لعلاج مشكل ميزان المدفوعات، و لتحقيق الاستقرار المالي ة النقدي، و يحتوي فضلا عن السياسات التقليدية المتعلقة بمعدل الصرف و القيود التجارية، فإنه أضاف تفاصيل أخرى كالسياسة الجبائية و الأجور و توزيع الدخل و غيرها، رغم أنه يعلن دائما عن حياده بالنسبة للأمور التي من المفروض أم تترك للدولة هامشا لممارسة سيادتها، و خاصة بالنسبة لتوزيع الدخل.

غير أنه و لتحقيق هذه الأهداف في منظور المذهب النقدي، فإنه يستوجب تقليص العرض في مجال النقد الذي يتحقق من خلال تقليص ميزانية الدولة و من ثم إلغاء المعونات و تجميد أجور الموظفين و الحد من عددهم، و تقليص نفقات التسيير و الاستثمارات العمومية، و إلغاء دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 284.

لقد عمدت الجزائر منذ أول اتفاق إلى تقليص نفقات الميزانية كأول إجراء يهدف إلى تخفيض أعباء خزينة الدولة، و من هنا طرحت بحدة مسألة المكانة الجديدة للدولة و كيفيات تدخلها في القطاعات الاجتماعية، فقد كانت الدولة تضطلع في المجال الاجتماعي بوظائف هامة إلى غاية نهاية العشرية و التي تمثلت في[1]:

- إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة عمليات التحويل.
- تقديم سلع و خدمات لفئات المجتمع مجانا و بأسعار مدعومة.

و مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تم تغيير تدخل الدولة نحو التقليص بحجة ضرورة تقليص نفقات الميزانية للتخفيف من اختلال توازن الميزانية العمومية.

و لقد كانت لهذه السياسة آثارا مباشرة على الطبقة الاجتماعية في الجزائر بسبب: أ- ارتفاع الأسعار عند إلغاء الدعم على معظم المواد الأساسية-ب- و زيادة ضعيفة في الأجور، هذه الأوضاع ساهمت في -ج- تدهور القدرة الشرائية لفئات المجتمع و -د- ظهور الإقصاء الاجتماعي بسبب انخفاض نفقات الدولة في القطاعات الاجتماعية.

أ- ارتفاع الأسعار:

لقد شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خلال العشرية الأخيرة فترتين تميزتا بارتفاع كبير: الأولى امتدت من سنة 1990 إلى 1991، بلغت على التوالي: 25% و 32% من الزيادة السنوية، و الثانية شملت سنتي 1994 و 1995، فبلغت على التوالي: 29%و 30%، و منذ 1996، صار ارتفاع مؤشر الأسعار أقل بكثير مما كان عليه (18,7% في 1996 و 5,7%1997) و هو لا يوافق سوى جزئيا تطور أسعار المواد الغذائية التي تمثل في المعدل

[1] لحرش إلهام، " علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي"،رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007-2008، ص102.

60% من نفقات الأسر، و إذا كان ارتفاع مؤشر الأسعار قويا منذ 1990 (23%)، فقد ازدادت سرعته خلال سنتي 1992 و 1993 (25%)، ليبلغ أعلى مستوياته في 1994 (41%) و ظل الارتفاع قويا جدا كذلك في 1995 (31%) و لم يضعف إلا في السنة الموالية (18,7% في 1996 و 5,7 في 1997).

إن هذا الارتفاع نجم عن تقليص الدعم تدريجيا عن بعض المواد واسعة الاستهلاك و تحريرها، خاصة بعد صدور قانون 06/95 المتعلق بالمنافسة الذي جاء صراحة بتحرير الأسعار و تحديدها ضمن مفهوم المنافسة، دون أن ننسى مدى تأثير سياسة الصرف التي فرضها صندوق النقد الدولي في برامجه و التي تقوم على إلزامية تخفيض قيمة الدينار قصد تقليص نسبة التضخم، إذ تم تقليص قيمته في 1994 بحوالي 40,17% و هي نسبة مهمة جدا.

و بما أن الجزائر تعد من الدول الأولى المستوردة للمواد الغذائية و خاصة القمح، فإنها تكرس مبالغ ضخمة للاستيراد، و إذا علمنا أن معظم التعاملات التجارية تتم بالدولار، فإن الدينار لا يستقر أمام تقلباته إذ ينعكس سلبا على أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة، و التي تتضاعف أسعارها لتصطدم بإلغاء الدعم عنها فتتأثر بالتالي مختلف الطبقات الاجتماعية و خاصة عديمة الدخل[1].

و إذا ألقينا نظرة على الفترة الممتدة ما بين 1990 و نهاية برنامج التعديل الهيكلي في 1998، فإننا نجد أن معدلات الأسعار قد تضاعفت كما يلي:

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8,7 مرات للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

[1] لحرش إلهام، مرجع سابق، ص103.

- 8 مرات لمجموعة الكهرباء و الغاز و الماء الشروب و الوقود، في حين لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 7,5 مرات، فانتقل من 800 دج إلى 6000 دج.

و في سنة 2000، سجل انخفاض في مؤشر أسعار مجموعة التربية و الثقافة بـ 4,4%و 0,80% في مؤشر أسعار مجموعة التغذية و المشروبات غير الكحولية، و في المقابل ارتفعت أسعار مجموعة المواد الأخرى:

- الصحة و النظافة الجسمانية: 3,6%.
- النقل و الاتصال: 2,3%.
- الألبسة و الأحذية: 1,4%.
- السكن و الأعباء: 1,7%.
- الأثاث و لوازم الأثاث: 0,9%.

و أمام ارتفاع الطلب الناجم عن النمو الديموغرافي ارتفاع المداخيل، يبقى الإنتاج الزراعي لا يغطي كافة احتياجات الشرائح الاجتماعية من المنتجات الأساسية[1].

ب-**تذبذب تطور المداخيل:**

بلغ الإنفاق الحكومي العام على الأجور ما نسبته 12,7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1985، و في عام 1986 و بالرغم من هبوط معدلات التبادل الجزائرية فقد طبق جدول جديد للأجور، فأحدث زيادة في الأجور الاسمية بحوالي 14%، إلى أن يصل إلى ذروة تزيد عن 16% في عام 1988 نتيجة تطبيق جدول جديد للأجور في الخدمة المدنية في عام 1989، لكن هذا الاتجاه انعكس في الفترة الممتدة ما بين 1989 و 1990، عندما انخفض مجموع الأجور الحكومية إلى 14,2% من إجمالي

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2000، ص85.

الناتج المحلي بسبب تشديد السياسة المالية التي اتبعت أثناء تطبيق الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي، و استمر هبوط هذه النسبة في 1991 بالرغم من حدوث زيادة كبيرة في مجموع الأجور الحكومية بسبب تأثير تخفيض قيمة سعر الصرف على مخفض الناتج المحلي الإجمالي، ثم بدأت النسبة ترتفع مرة أخرى في الفترة الممتدة ما بين 1992-1993 نتيجة تخفيض تشديد السياسة المالية، و تضاعفت أسعار النفط و ارتفاع قيمة الدينار، غير أن سياسة تقليص الإنفاق التي طبقت في برنامج تحقيق الاستقرار في 1994، أدت إلى تقليل نسبة الأجور الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن وصلت إلى 11,2% عام 1996، و هي تقل عن النسبة السائدة في بعض الدول كالمغرب و تونس و البالغة 11,5%.

وقد ارتفع إجمالي دخل الأسر بنسبة 19% في سنة 1994 و 28,3% في 1995، و في 1996 و 1997 كانت الزيادة بنسبة 24,6% و 8,4% على التوالي، لكنها ليست متساوية عند أصحاب المهن الحرة و الأجراء، إذ كانت الزيادة أسرع عند أصحاب المهن الحرة مقارنة بالأجراء، و هذا ما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية الأسر، إذ بلغت 33,8% في 1993 و 39% في 1997، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45,5% إلى 43,2% من سنة 1993 إلى 1997، و رغم أن الأجور سجلت زيادة في السنوات الأخيرة، غير أنه استفاد منها الأجراء بصورة متفاوتة[1].

كما عرفت أجور العمال و مداخيل ذوي المهن الحرة ارتفاعا بنسب قليلة بلغت على التوالي: 5,5% و 5,7% في عام 2000، حيث انتقلت من 821 مليار دج إلى حوالي 866 مليار دج، أما بالنسبة لأجور القطاع ألفلاحي، فقد وصلت إلى 39 مليار دج أي 4,5% من كتلة الأجور الإجمالية، أما الأجور في القطاع الإداري، فقد انتقلت من 388,2 مليار

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي، الدورة العامة الـ12، نوفمبر 1996،ص 89-90.

دج إلى 410 مليار دج، أي بارتفاع قدر بأكثر من 5,7%، و هو ناتج عن الزيادات الناجمة عن الحياة المهنية للموظفين، أما مداخيل الأحرار خارج قطاع الفلاحة، فتمثل 62% بارتفاع قدره "10%، أي ما يعادل 524 مليار دج.

و تبقى مساهمة الأجور في مداخيل الأسر تحتل الصدارة رغم انخفاضها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد سجلت في عام 2001 نموا قدره 10,5%، و هذا بسبب تطبيق مختلف التدابير الخاصة بزيادة الأجور إبتداءا من شهر ديسمبر 2000.

و قد انعكست هذه التدابير على كتلة الأجور في الإدارات التي ارتفعت بنسبة 13,1%، أما في القطاع ألفلاحي و غير ألفلاحي فقد بلغت الزيادة 8%.

و من جهة أخرى، فقد ارتفعت نسبة الاقتطاعات من مدا خيل الأسر بـ 12,1% لتنتقل من 220,9 مليار دج في عام 2000 إلى 247,5 مليار دج سنة 2001، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع إيرادات الجباية المحصلة من الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور حسب معطيات وزارة المالية، إذ ارتفعت بـ 28% مقارنة بالضرائب الأخرى المباشرة التي لم ترتفع سوى بـ 15%.

إن الزيادة في المداخيل ينجر عنها الزيادة في الاستهلاك و الادخار، فقد انتقل استهلاك الأسر من 1705,4 مليار دج إلى 1829,2 مليار دج، أي بزيادة قدرها 7,3%، أما ادخار الأسر، فقد انتقل من 196,6 مليار دج في سنة 2000 إلى 291 مليار دج في سنة 2001[1].

رغم الجهود المعتبرة التي بذلتها السلطات الجزائرية لتحسين دخل الأسر و الاستفادة من الزيادة في الأجور، إلا أن معظم الفئات الاجتماعية لم تستفد منها، كما يلاحظ عجز رب

[1] لحرش إلهام، مرجع سابق، ص 106.

البيت على تلبية حاجيات أسرته بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، رغم الزيادة في الأجور التي لا تتوافق مع التحرير المستمر للأسعار، فتكون موارد الدولة حكرا على طبقة معينة من المجتمع.

إن ارتفاع الأسعار الذي يقابله ارتفاع طفيف في المداخيل، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

ج- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن:

لقد انخفضت القدرة الشرائية للأجراء عموما خلال فترة التعديل الهيكلي، فقد بلغت في 1995: -7% و -3,5% في 1997، و ذلك مقارنة مع تطور مداخيل الأجراء باستهلاك الأسر الذي انخفض من 9,600 دج للفرد الواحد إلى 9,400 دج، و بالأسعار الثابتة سجل انخفاض في القدرة الشرائية يفوق 2% في الفترة ما بين 1996 و 1997، كما أن ارتفاع أجور الإطارات و الأعوان المهرة بصورة أقل سرعة سيضر لا محالة بهاتين الفئتين من العمال، ففي عام 1996 فقدت كلتا الفئتين من الأجراء في المعدل حوالي ثلث القدرة الشرائية التي كانت بحوزتهما.

و على العموم، فإن انخفاض القدرة الشرائية للسكان أدت إلى اتخاذ إجراءات معينة للحفاظ على مستوى معيشتها، و ذلك بالتقليل من معدل ادخارها أو القضاء عليه، و إجبار أطفالها على ترك الدراسة و التوجه إلى العمل أو حتى البحث عن مصادر أخرى، و لو بطرق سيئة، كالعاملين في المستشفيات الذين يضطرون إلى سرقة الأدوية و بيعها في أماكن أخرى، و هو ما حدث في الزائير، أو ما حدث في الفلبين، أين يقوم الجنود بالسطو على شاحنات نقل الأغذية[1].

[1] لحرش إلهام، مرجع سابق، ص 108.

و من خلال الدراسة حول الشبكة الاجتماعية التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، بينت أن 67% من المستفيدين من الشبكة يضحون بكل مداخلهم في المصاريف الغذائية، و 70% من المسنين يصرفون منحهم في التغذية، هذه المعطيات توضح مدى ضعف المنح و ارتفاع أسعار المواد الغذائية، و صعوبات توفر حصة غذائية متوازنة[1].

و أمام هذه الأوضاع، رأت السلطات الجزائرية ضمن برنامج "الإنعاش الاقتصادي" ضرورة تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية، و ترى الحكومة بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها و دون تعبئة الادخار المحلي و دون إنشاء القدرة الشرائية، فإن الإصلاحات تصطدم بعراقيل عند التطبيق، و تزيد من حدة تفكك اقتصادنا، هذا البرنامج يدل على التصور الجديد للسلطات العمومية نحو المشاكل الاجتماعية بالمقارنة مع أهداف خلق القدرة الشرائية، و دعم قدرات التنمية البشرية المحلية و الجهوية من خلال:

- مكافحة الفقر و إنشاء فرص العمل.
- التوازن الجهوي و إنعاش جميع أنحاء الوطن.

د- انخفاض نفقات الدولة في القطاعات الاجتماعية:

لقد اتبعت الجزائر سياسة تقشفية في نفقاتها على القطاعات الاجتماعية، فأجرت عدة تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي مما ساعد على خفض الإنفاق من الميزانية بمقدار ست نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 1988 و 1991، إذ انخفض من 12,4% في عام 1988 إلى 6,2% في عام 1991.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي 2 لسنة 1999، ص112.

أما في سنة 1993، فقد بلغت نفقات الدولة 7,7% من إجمالي الناتج المحلي، غير أنها لم تتعد 6,4% في عام1996[1].

المطلب الثاني: تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر.

إن الأثر الأكثر وضوحا لبرنامج التعديل الهيكلي هو ظاهرة البطالة، ذلك أن تحرير التجارة الخارجية ضرب بقوة المؤسسات العمومية، فأثر على إنتاجها و أضعف قدرتها على المنافسة، مما أدى إلى انخفاض الطلب على منتوجاتها، هذه المؤسسات لم تستطع التأقلم مع البيئة الجديدة التي تسير بآليات السوق، فكانت النتيجة حل و غلق آلاف الوحدات الإنتاجية، و بالتالي تسريح الأعداد الهائلة من العمال و تقليل حظوظ الحصول على مناصب الشغل.

الجدول رقم(10): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991/1999) الوحدة بالمائة

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	21	–	29,25	24,36	26,99	27,99	29,2	28,0	29,2

المصدر: روابح عبد الباقي و علي هامل، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة 30/29 ماي 2000.

[1] لحرش إلهام، مرجع سابق، ص 109.

إن البيانات الإحصائية تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29,2% سنة 1999 و يعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما[1]:

1-ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8,25 مليون سنة 1998.

2-التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة[2].

الجدول رقم(11): تطور تسريح العمال خلال الفترة (1997/1994).

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: روابح عبد الباقي، علي هامل، مرجع سابق.

الجدول رقم(12): مناصب العمل المفقودة حسسب المؤسسات النشاط الاقتصادي، الوحدة (%).

القطاعات الصناعية	الزراعة	الصناعة	عمومية	الخدمات	المجموع

[1] روابح عبد الباقي و علي هامل، "أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول "برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية"، جامعة قسنطينة، 30/29 ماي 2000.

[2] سمير بوقشابية،" تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر" ،رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2011،ص 143.

مؤسسات عمومية	1,42	21,5	59,89	17,55	%100
مؤسسات محلية	1,62	8,15	64,04	26,13	%100
المجموع	1,52	15,81	61,59	21,07	%100

المصدر: روابح عبد الباقي، علي هامل، مرجع سابق.

تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 97/94 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك مؤسسات البناء و الأشغال العمومية بـ 61,59% تليها مؤسسات القطاع الخدماتي بـ 21,07% ثم المؤسسات الصناعية بـ 15,81% و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية بـ 21,15% بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى بـ 59,89% التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدماتي في المرتبة الثالثة بـ 17,55% أما القطاع الزراعي هو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل بـ 1,42% الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا، فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2,3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2,5 مليون بطال مقابل 2,4 مليون لسنة 2000[1].

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل و الذي يقدر سنويا ما بين 250 و 300 ألف ليزيد الأمور تعفنا، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه و للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 و 750 ألف منصب

[1] سمير بوقشابية، مرجع سابق، ص 144.

عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية في حين أنه و للحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي.

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29% سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام و ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي.

في ظل هذا الوضع المأزوم و مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار و انخفاض العملة الوطنية "الدينار" بأكثر من 50% في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة (مجمدة) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يتحصل على المعدل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخيل فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7% من المداخيل و الباقي موزع على الفئات الأخرى[1].

و لقد عرفت معدلات البطالة انخفاضا ابتداءا من سنة 2002 حيث كانت 27.5% لتصل إلى 9.7% سنة 2012 و 9.3% سنة 2013 و هذا بفضل برنامج دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: آثار اجتماعية أخرى للعولمة المالية.

إضافة إلى الآثار السابقة، فهناك آثار أخرى للعولمة المالية نذكر منها ما يلي:

- **العولمة و حقوق الإنسان و بضمنها قضايا المرأة:**

يرى البعض من المعنيين أو من قادة دول العالم الثالث و شعوبها أن شعارات واشنطن حول حقوق الإنسان أصبحت شعارات جوفاء، و ذلك عندما صعقت معظم

[1] سمير بوقشابية، مرجع سابق، ص146.

دول العالم الثالث من جراء ما تقوم به الولايات المتحدة في أبو غريب و غوانتنامو، لاسيما و أن الولايات المتحدة اعتادت و منذ مدة طويلة تأنيب دول العالم الثالث بسبب انتهاكها لقضايا حقوق الإنسان و لكنها تلتف بصورة مفاجئة على تلك القوانين عندما يكون أمنها على المحك، و مثال ذلك هجرة الأمريكيين اللاتينيين إلى الولايات المتحدة و الذي وصل عددهم إلى 27 مليون مهاجر نهاية العام 2006، و قد بلغ إجمالي المدخرات التي قام المهاجرون بإرسالها إلى بلدانهم خلال عام 2005 نحو 53 مليار دولار.

و يعد الأمريكيون اللاتينيون الهجرة إلى أمريكا على أنها حل لمعدلات البطالة المرتفعة، و الأجور المتدنية، و لحاجة الولايات المتحدة الكبيرة لليد العاملة الماهرة و الحرفية و الفنية، و بالمقابل شددت إدارة واشنطن و بصورة متزايدة على تطبيق إجراءات مشددة ضد المهاجرين، و في ديسمبر 2005 قام مجلس النواب الأمريكي بجعل الهجرة غير القانونية جريمة جنائية.

بإمكان الولايات المتحدة اللعب على ضبط هذا الوتر الحساس متى ما أمكنها ذلك في مناطق من العالم لاسيما دول العالم الثالث كدول إفريقية مثل رواندا و السودان و غيرها من الدول التي اجتاحتها موجة من القلاقل و الاضطرابات الاثنية من خلال شعارات حق تقرير المصير، و حقوق الإنسان و التدخل في حالات الطوارئ و غيرها من الشعارات و المفاهيم التي سادت في الآونة الأخيرة، و قد تكون العولمة ذات مسحة إنسانية مجيرة لصالح تدخلات غائية في شؤون دول عديدة، لاسيما دول العالم الثالث، حيث تأخذ هذه التدخلات مواضيع حقوق الإنسان و حماية الأقليات كمسوغات مبتدئة لتهميش سيادة تلك الدول، و من ثم تفتيتها إلى أجزاء متناقضة و متناحرة، غير أن ذلك و في الاتجاه المقابل لا يدعو إلى التبجح بقدسية هذه السيادة لكي يكون مسوغا من أجل الوقوف موقفا سلبيا أمام ما يجري من انتهاكات لهذه

الحقوق داخل الأسوار السيادية لدولة ما، أو في كل جزء من أجزاء العالم و بشكل عام[1].

أما فيما يخص آثار العولمة على حقوق المرأة فعلى عكس الطروحات التي كانت سائدة بين جيل الخمسينيات و الستينيات و في عصر الحداثة التي تؤمن بأن المرأة صاحبة دور حقيقي و خلاق في مجتمعنا، و أن المجتمع دون مشاركتها ناقص و غير متوازن، و دعوة الجماعات النسوية التي تنادي بتحرير المرأة إلى أفكار و طروحات متقدمة إلا أن الترويج لأفكار العولمة بتقنيتها المتقدمة أدى إلى السير بالاتجاه المعاكس فأخذ التكتل النسوي اليوم في عصر العولمة ينادي بعودة المرأة إلى المنزل و يرفض مبدأ الاختلاط، و يدعم موقف تعدد الزوجات كحل لمشكلة العنوسة و إحياء السنة النبوية، و رفض مبدأ المشاركة السياسية للمرأة، و ربما يعود هذا إلى انتشار أفكار التيار السلفي في دول الخليج العربي الذي سمي بالصحوة الإسلامية و الذي أخذ يزداد كلما زاد تيار العولمة و لكن باتجاه معاكس، و الذي أستثمر لترويج أفكار كل وسائل العولمة بتقنيتها المتقدمة التي تختصر الزمان و المكان لكن باتجاه معاكس للزمن[2].

- **تهميش الهوية و الثقافة الوطنية:**

تعمل العولمة على تهميش الهوية و تدمير و تحطيم الثقافة الوطنية و ذلك بسبب محاولتها تحطيم و تدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، و في ظل سقوط التجربة الأممية و الاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لا بد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الإمبريالية لمحاربته و إفساح الطريق أمام مشروعها فكان لا بد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية و و

[1] أسعد طارش عبد الرضا، "الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث"، دراسات دولية، العدد الثالث و الأربعون، ص 114.

[2] نفس المرجع، ص 115.

الإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات ماضيا و من أهمها الثقافة العربية و الإيديوليجية الإسلامية، فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس و الهدف فإن الانعكاسات و الامتدادات الاجتماعية و الثقافية أصبحت واضحة و لا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، و انتشار ثورة المعلومات و الاتصالات من ناحية أخرى و كانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات و هويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة[1].

و بحكم انتمائها الإسلامي العربي فنرى أن ثقافتنا الإسلامية العربية تتعرض منذ زمن لقوى التقييد و التحديد من جهة و قوى التجديد و التحديث من جهة ثانية، و قوى الترويض و التهميش من جهة ثالثة ففي علاقة الثقافة العربية بالماضي نراها في الغالب تغالي في عرضه و تفسيره و تمجيده حينا و تقع أسيرة لقيوده و محدداته و إخفاقاته حينا ثانيا و تنهل منه دون تجديد أو إبداع أو تطوير حينا ثالثا، أما فيما يتعلق بعلاقتها بالحاضر و المستقبل و ما يرافقها من قوى العولمة و تأثيراتها فهي تتعامل معها بالغالب بإبداعات و انطلاقات يانعة الفروع ضعيفة الجذور أحيانا و بتمرد لا عقلاني غير مبرر أحيانا أخرى و بمحاولات للتجديد و التحديث دون شمولية أو قاعدة فلسفية أو مصداقية اجتماعية حينا و كل هذا بالطبع لا يقل عن أهمية الكثير من الأعمال و النتاجات الثقافية المبدعة التي لم تنجح حتى الآن في بناء الزخم المناسب و إيجاد الكتلة الحرجة اللازمة لتشكيل الفضاء الثقافي المتكامل المترابط و التي لم تؤد حتى الآن الانطلاقة اللازمة لإحداث التأثير المنشود و

[1] عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر، سنان علي ديب، "العولمة و بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (27) العدد (1)، 2005.

التغيير المستهدف، و هو التغيير الذي يرتبط بالانفتاح الواعي و التفاعل الإيجابي و الانطلاقة الواثقة دون الانقطاع عن الجذور و التنازل عن الهوية و الخصوصية و بشكل عام تواجه الثقافة العربية في الوقت الحاضر مجموعة من الثنائيات التي لم تفلح في صقلها أو التغلب عليها و التي هي عبارة عن ثقافتنا العربية الموروثة المتأصلة و المتجذرة و مجموعة أخرى من القيم و الأخلاقيات التي تعمل القوى التي تعمل القوى التي تحاول عولمة العالم بشكل عام و البلدان العربية من ضمن هذه البلدان.

- كما تعمل العولمة على جعل الدولة تتخلى عن الخدمات الاجتماعية و من أهمها الخدمات التعليمية و الصحية و التي تعد من أهم الأسس لتنمية و تنشئة الموارد البشرية و التي تعاني بالأساس من الكثير من الإختلالات، و تخلي الدولة عن هذه الخدمات سوف تمنع الكثير من الموارد البشرية من الاستفادة من هذه الخدمات و بالتالي سوف يؤدي إلى ضعف في تهيئة و تنمية هذه الموارد[1].
- تعمل العولمة على إعطاء الأهمية الكبرى للفردية و الأنانية على حساب الأسرة و التي هي اللبنة الأساسية في تنشئة الموارد البشرية بالإضافة إلى مؤسسات التعليم و بعض المؤسسات الإعلامية، و بذلك تحاول أن تفقد الأسرة دورها الرئيس و هو ما ينعكس على أخلاقيات الإنسان و تنشئته و بنائه من دون المرور بمراحل زمنية موضوعية لهذا التطور مما يؤدي إلى هشاشة في التكوين و الذي بدوره ينعكس على أدائه في المستقبل، و يخفف من الحواجز الأخلاقية التي كانت سائدة مما يجعله عرضة للفساد و الرشوة و النهب و التي إلى ضعف في سرية الأداء الوظيفي[2].

[1] عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر،سنان علي ديب،مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

و هكذا نرى أن العولمة تعمل على إنتاج موارد بشرية مفرغة من القيم و أخلاقيات العمل لا تشعر بالانتماء سوى إلى المال الذي يكون هو الهدف و لا يوجد أي حواجز من أجل الحصول عليه.

خلاصة:

بالرغم من بعض الإيجابيات لظاهرة العولمة فلا بد لنا أن نعلم من أن الخطر الذي يتعهد الثقافات الوطنية في عالم اليوم الآخذ في التعولم خطر لا فكاك منه إلى حد كبير، حيث إن قوى التبادل الاقتصادي و تقسيم العمل من الصعب مقاومتها في عالم متنافس يؤججه تطور تقني شامل يهيئ الثقافة حدا تنافسيا هذه المشكلة، و لكنها ليست مشكلة فقط، حيث إن التجارة و الاقتصاد العالميين يمكن أن يقترنا– برخاء اقتصادي أكبر لكل أمة من الأمم، و لكن يمكن أن يكون هناك خاسرون و فائزون حتى و إن كان صافي إجمالي الأرقام صاعدا غير نازل، و الملاحظ في نطاق المتفاوتات الاقتصادية أن الاستجابة الصحيحة لا بد أن تتضمن جهودا متضافرة لجعل شكل العولمة أقل تدميرا للعمالة و للحياة التقليدية و تحقيق انتقال تدريجي، و حتى تكون عملية الانتقال سلسة يتعين أن تتوافر فرص لإعادة التدريب و اكتساب مهارات جديدة (أولئك الذين سيفقدون أعمالهم من دون ذلك)، هذا علاوة على شبكات الأمن الاجتماعي (في شكل ضمان اجتماعي و غير ذلك من تنظيمات داعمة) التي أضيرت مصالحهم–على المدى القصير على الأقل بسبب التغيرات الناجمة عن العولمة، و الجدير ذكره أن هذه الفئة من الاستجابات سيكون لها إلى حد ما أثر إيجابي على الجانب الاقتصادي أيضا.

خاتمة

خاتمة:

بعدما قمنا بعرضنا هذا نستطيع أن نقول بأن آثار العولمة المالية و انعكاساتها بات واضحا جليا و بصورة كبيرة، فمن توقعات إيجابية للعولمة المالية في رفع معدلات النمو و خلق ديناميكية للتجارة العالمية في تحريرها و رفع القيود عنها، لا بد أن لا ننسى بأن مخاطرها وخيمة خصوصا على اقتصاديات غير مهيكلة تجعلها عرضة سائغة في وجه التقلبات الفجائية لأسواق المال و الصرف و كذلك عمليات المضاربة و غسيل الأموال و كذلك ضرب استقرار أسعار الصرف، هذه الأخطار تضرب استقرار الاقتصاد الكلي فتنهار الاقتصاديات في ظل عدم وجود كفاءات تستطيع التنبؤ و التصدي بخلق الأدوات اللازمة للتحكم في ذلك.

و بالتالي يمكننا أن نستخلص فيما سبق بأن آثار العولمة المالية آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري، و لكن ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة يجعله في مأمن فيطور من معدلات نموه و مؤشراته الاقتصادية، كما قد يؤدي به إلى ما لا يحمد عقباه، و لهذا يمكننا أن نقول بأن لكل دولة دور تلعبه في ظل هذه المتغيرات وفق خصائصها و ظروفها فتحدد أهدافها و تتعامل بطريقتها الخاصة وفق أملاءات اقتصادياتها حتى تتجنب مخاطر الأزمات الواقعة بين الحين و الآخر و عليها أن تتصدى للأزمات بكفاءاتها الفنية البشرية.

الاستنتاجات:

من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها:

1- أن العولمة المالية هي عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة و وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية.
2- تتميز العولمة المالية بالحركية و الديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة، كما تعتمد على الاقتصاد المتبادل.

3- الانفتاح و التحرير المالي من شأنه ضمان التدفقات المالية و التمويل المستمر للمشاريع الاستثمارية في ظل وجوب تحسين المناخ الاستثماري.

4- أن العولمة المالية تؤدي بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

5- العولمة المالية تؤدي إلى الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، كما تعجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقة الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة الفوارق الاجتماعية.

6- الإصلاحات المالية و النقدية المطبقة غير كافية حتى تستطيع أن تعتمد على سياساتها الوقائية في تجنب عدوى الأزمات المالية.

الاقتراحات:

من خلال الاستنتاجات المتوصل إليها خلال البحث رأينا أنه لا بد أن نقدم هذه التوصيات من أجل القيام بهيكلة الاقتصاد حتى يتمكن من مواكبة التغيرات و الاندماج في مسار العولمة المالية و تأتي هذه التوصيات كما يلي:

1-ضرورة العمل على وضع سياسات لإصلاح الاقتصاد الوطني، فالعولمة المالية لا بد منها في ظل غياب اقتصاد مهيكل، حتى نتمكن من تحسين الأداء.

2-إعادة هيكلة البنوك الجزائرية و تنويع خدماتها لتضطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية و زيادة عمليات الاندماج المصرفي في ضوء إعادة هيكلتها مع دراسة الأسلوب الأمثل لخوصصة البنوك العامة لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي و تحقيق معدلات النمو في ظل هذه المنافسة.

3–العمل على إظهار القدرة في استعادة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في أسواق المال العالمية، و إعادة تدويرها في بورصة الجزائر، و الدعوة لأن تكون أولويات استثمار أموال الجزائريين داخل الوطن في مشاريع تنموية و استثمارية.

4–ضرورة تحسين المناخ الاستثماري بوضع آليات جذب و استقطاب أكبر، و بتسهيل بعض العمليات الإدارية و تنظيم السوق العقاري.

5–ضرورة إنشاء الأسواق المالية و تفعيلها حتى نتخلص من اقتصاد المديونية.

6–وضع حد للاعتماد الكبير على قطاع النفط و رسم سياسة التنويع الاقتصادي بتنمية القطاعات الأخرى من خلال زيادة صادراتها، و تطوير النظام الضريبي و تقويته، و تحسين أساليب التحصيل، و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و الإهتمام بتطوير قطاع التأمين لاحتوائه على موارد هامة يمكن استغلالها في عملية تمويل البرامج التنموية.

–ضرورة تكوين الكوادر البشرية و تحسين مستوى الإطارات و الكفاءات التي من شأنها أن تحسن أداء الإدارة الاقتصادية.

8– ضرورة استعداد الدولة الجزائرية لمواجهة الآثار في المديين القصير و المتوسط لاتفاق التحرير العالمي لقطاع التجارة و القطاعات المالية و المصرفية، و ضرورة السعي و العمل على تقليصها قدر الإمكان، كما أن الآثار الإيجابية للاتفاق في المدى الطويل لن تأتي بشكل تلقائي، بل يجب التحضير لها و بشكل مكثف من خلال الالتزام بمعايير العمل المصرفي العالمي حتى يكون النظام المصرفي في وضعية جيدة تؤهله للإنظمام بقوة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الآفاق المستقبلية للبحث:

إن دراستنا للموضوع محل البحث ما هي إلا محاولة متواضعة للوقوف على الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة المالية –حالة الجزائر–، و مدى استعداد اقتصاد هذه الأخيرة لرفع التحدي و التصدي لخطر الأزمات المالية و التحكم فيها، إلا أنه يبقى أننا لم نتطرق إلى عدة جوانب أخرى تحتاج إلى أبحاث أكثر دقة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث لاحقة مستقبلا، من أهمها:

– تفعيل دور البنوك في تطوير و تنمية السوق المالي الجزائري.

– الأسواق المالية و تحرير سوق سعر الصرف.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.

2- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010

3- د. إبراهيم العيسوي، تنمية القدرات الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية و العولمة، ط1، دار الفارس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

4- د. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم، تجارب تنموية لافتة، دار الفارابي، بيروت 2009.

5- رمزى زكى، العولمة المالية... الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

6- شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.

7- عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، مركب الفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2004.

8- عبد الله غالم لطفي، العولمة المالية و آثارها على الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

9- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2001.

10- عيد الكريم عيون، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

1-Y.Crozet, L. Abdelmalki, D.Dufour,R. Sandretto « Les grandes questions de l'économie mondiale »,1997, Ed. Nathan.

2-.H. Bourguinat « finance internationale », 1992, Ed. P.U.F

ت- المجلات:

1- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3،المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية ، الخرطوم، جمهورية السودان.

2- عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر، سنان علي ديب، "العولمة و بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (27) العدد (1)،2005.

3- مقالة للدكتور رحيم حسين بعنوان(نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 02 سنة 2003.

ث- المواقع الالكترونية:

1- حسين نور الدين، صناديق التحوط؟ هل يدل إسمها عليها، تقرير منشور على الموقع : www.uaeec.com/vb/t75582.html

2- عبد الرحمن مبتول، استمرار الأزمة المالية العالمية سيلحق أضرارا بالاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول"الأزمة المالية العالمية"، 2008/12/5، متاح على الموقع:

http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html

3-الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

ج- المؤتمرات و الملتقيات:

1- بن نعوم حمادو، أزمة الرهن العقاري(أسبابها و تداعياتها)، الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، (6-2009/04/7).

2- بودي عبد القادر، بودي عيد الصمد، "تكنولوجيا الانترنت كأداة لتمييز الخدمات المصرفية مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي: 27/26 أفريل 2011.

3- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، مداخلة بعنوان " العولمة المالية و أثارها على اقتصاديات الدول النامية "،الملتقى الدولي " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات . دراسة حالة الجزار و الدول النامية ، جامعة بسكرة، 2006.

4- روابح عبد الباقي و علي هامل، "أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول "برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية"، جامعة قسنطينة، 30/29 ماي 2000.

5- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، مداخلة بعنوان ' العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

6- عماري عمار،فالي نبيلة،مداخلة بعنوان" الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"،الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

7- متناوي محمد، عبد الغني حريري، "أسباب و آثار ظاهرة غسيل الأموال و طرق محاربتها حالة بعض الدول العربية" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، يومي: 5/4 ديسمبر 2006.

8- مجيطنة مسعود، الأزمة المالية العالمية : انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر،المؤتمر العلمي الثالث عشر حول "الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية " ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، (1-2009/04/2).

9- مراد مرمى، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، ابحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1 ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 12/11 مارس 2013.

10- منية خليفة، "الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتأهيل و عصرنة البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر"،المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر ،يومي: 27/26 أفريل 2011.

11- هارون الطاهر، العقون نادية، " الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، يومي: 06-07 جوان 2005.

ح-الرسائل والأطروحات:

1- أبو دراز سفيان، العولمة المالية(الأسباب،الآثار و العلاج) مع دراسة حالة بعض الدول اللاتينوأمريكية، رسالة ماجستير فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2003 . 2004.

2- أيت بشير عمار، الأزمات المالية و إصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الأزمتين المكسيكية و الآسيوية، رسالة الماجستير فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2002.

3- ايت عكاش سمير،" تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية "، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة، 2005.

4- باكوز حنان، "الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014.

5- بولعسل شمس الدين، العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الدول العربية –، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6- خبابه عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية . حالة الجزائر . ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

7- دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية (حالة المصارف الجزائرية)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع مالية و بنوك و تأمينات، 2012.

8- دليلة مباركي، "غسيل الأموال"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون جنائي، جامعة باتنة، 2008.

9- سمير بوقشابية،" تأثير سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر" ،رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2011.

10- عبد القادر فاضل، التنمية الزراعية و الاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996.

11- لحرش إلهام، " علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي"، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر،2008.

12- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، 2006.

13- مزيود إبراهيم، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية و المصرفية العربية ـ واقع و تحديات . حالة بعض البلدان العربية. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2011.

14- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013.

خ- تقارير:

1- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي، الدورة العامة الـ12، نوفمبر 1996.

2- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2000.

3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي 2 لسنة 1999.

4- هانس بيتر، هارالد شومان، (ترجمة د. عدنان علي)، " فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة 238"، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998.

د- المنشورات:

1- أسعد طارش عبد الرضا، "الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث"، دراسات دولية، العدد 43.

2- طارق محمد خليل الأعرج، مقرر: العولمة المالية، الدراسات العليا دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة و الاقتصاد، الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الفصل الدراسي الثالث، 2012.

تم بحمد الله